

جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

الاتجاهات نحو التدابير الإصلاحية وانعكاساتها على الأحداث الجانحين - دراسة ميدانية في مركز الإصلاح والتأهيل في سلطنة عُمان

إعداد الطالب

هلال بن راشد بن سعيد المنوري

إشراف

الأستاذ الدكتور فايز المجالي

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في علم الاجتماع تخصص علم الجريمة

جامعة مؤتة، ٢٠١٠م

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لاُ تعبر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤته

بسم الله الرحمن الرحيم



MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب هلال راشد المنوري الموسومة بـــ:

الاتجاهات نحو التدابير الإصلاحية وانعكاساتها على الأحداث الجانحين- دراسة ميدانية في مركز الإصلاح والتأهيل في سلطنة عمان

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **علم الجريمة.**

القسم: علم الاجتماع.

	التوقيع	التاريخ	
أ.د. فايز عبدالقادر المجالي		2010/05/27	مشرفاً ورئيسا
د. نايف عودة البنوي		2010/05/27	عضواً
د. سليم أحمد القيسي		2010/05/27	عضواً
أ.د. رافع عقيل الزغول		2010/05/27	عضواً

عميد الدراسات العليا

أ.د. نضال صالح الحوامدة



MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني

الإهداء

إلى من قال الله تعالى في حقهم : **(وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا)** .

إلى إخواني وأخواتي الأعزاء الذين تابعوا مسيرتي العلمية وشجعوني على اجتياز المحن والصعاب منذ بداية رحلتي الدراسية.

إلى خطيبتي الغالية

وإلى جميع الأهل والإخوان الذين ساندوني ووقفوا معي.

أُهدي هذا الجهد المتواضع

هلال بن راشد بن سعيد المنوري

الشكر والتقدير

بعد الانتهاء من كتابة هذه الرسالة لا يسعني إلا أن أتقدم بوافر الشكر والتقدير وعظيم الامتنان إلى الفاضل الأستاذ الدكتور فايز المجالي الذي اشرف على هذه الرسالة. كما أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساهم وساعد في إنجاز هذا العمل وعلى رأسهم أساتذة قسم علم الاجتماع في جامعة مؤتة الذين لم يتوانوا عن تقديم النصح والمشورة والمعلومة القيمة ولأساتذتي أعضاء هيئة تحكيم أداة الدراسة على توجيهاتهم وأرائهم القيمة .

ويشرفني أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة الكريمة.

وأتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى كل من ساهم وساعد في إنجاز هذا العمل من المنتسبين لجهاز شرطة عُمان السلطانية وعلى رأسهم معالي الفريق أول/ مالك بن سليمان المعمري المفتش العام للشرطة والجمارك، وفي وحدة شرطة الأحداث مسقط أشكر المقدم / راشد الحجري آمر وحدة شرطة الأحداث، وفي الإدارة العامة للسجون أشكر المقدم / سعيد الخضوري، واشكر النقيب/ عبدالعزيز الكيومي وذلك لمساندتهم لي طوال فترة إجراء الدراسة الميدانية. والشكر موصول لأخي الشيخ خالد بن راشد المنوري وللأخ الفاضل فهد بن أحمد المنوري لمساعدتهم ومساندتهم لي لتخطي الصعاب لدى الجهات المعنية.

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى جميع منتسبي وزارة التنمية الاجتماعية وعلى رأسهم معالي الوزيرة الدكتورة / شريفة اليحيائية، والموظفين في وزارة التنمية الاجتماعية الذين لم يتوانوا عن تقديم المشورة والمساعدة والنصح والإرشاد.

والشكر لجميع زملائي وعلى رأسهم أخي وصديقي ورفيق دربي محمد المعولي الذي أجزل لي العطاء وقاسمني المعيشة وقدم لي النصح والإرشاد ولم يختزل جهداً إلا وبذله. والشكر والتقدير للأستاذ وليد الضمور على مساعدتي في التدقيق اللغوي.

والشكر موصول إلى أعضاء الهيئة التدريسية / قسم علم الاجتماع .

هلال بن راشد بن سعيد المنوري

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

الملخص

الاتجاهات نحو التدابير الإصلاحية وانعكاساتها على الأحداث الجانحين
– دراسة ميدانية في مركز الإصلاح والتأهيل في سلطنة عُمان

هلال بن راشد بن سعيد المنوري

جامعة مؤتة، ٢٠١٠

هدفت الدراسة إلى التعرف على الاتجاهات نحو التدابير الإصلاحية وانعكاساتها على الأحداث في مركز الإصلاح والتأهيل في سلطنة عُمان، حيث أجريت هذه الدراسة على جميع الأحداث المسجلين في مركز الإصلاح والتأهيل للأحداث في سلطنة عُمان والبالغ عددهم بعد تدقيق الاستبانات (٥٤) مبحوثاً. ومن أجل تحقيق ذلك تم تصميم استبانة تتألف من جزأين حيث شمل الجزء الأول المتغيرات الديمغرافية (الخصائص الشخصية للحدث، الخصائص الديموغرافية للوالدين، وخصائص الأسرة)، وتكوّن الجزء الثاني من أسئلة لقياس أثر الاتجاهات نحو التدابير الإصلاحية على الأحداث الجانحين، وتم استخدام التحليل الإحصائي حيث توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١. هنالك فروق ذات دلالة إحصائية للاتجاهات نحو التدابير الإصلاحية وانعكاساتها على الأحداث في مركز الإصلاح والتأهيل في سلطنة عُمان، تبعاً للخصائص الشخصية للحدث (العمر، دخل الاسره، المستوى التعليمي للحدث، وعمر الأب والأم).

٢. هنالك علاقة موجبة ودالة إحصائيا، بين الاتجاهات نحو التدابير الإصلاحية، والخبرات السلوكية المكتسبة، والتغيرات النفسية، والاتجاه نحو برامج الرعاية.

Abstract

Trends Towards The Reform Measures And Their Impact On Juvenile delinquency - A field Study At The Center Of Reform And Rehabilitation In The Sultanate of Oman

Hilal bin Rashid bin Said Almanwari

Mutah University, 2010

This study aimed to identify the trends towards reform measures and their impact on Juveniles at the center of reform and rehabilitation in the Sultanate of Oman, where the study was carried out on all the Juveniles registered at the center of reform and rehabilitation of the Juveniles in the Sultanate of Oman's after checking questionnaires (54) Juveniles. To achieve this, a questionnaire was designed consisting of two parts, which included the first part of demographic variables (personal characteristics of the event, the demographic characteristics of the parents, family characteristics), and is the second part of questions to measure the impact of Trends towards the reform measures on juvenile delinquency, has been the use of statistical analysis, where the study finds the following results:

1. There are significant delinquency of Trends towards the reform measures on juvenile delinquency at the center of reform and rehabilitation in the Sultanate of Oman, according to personal characteristics of the Juveniles (age, family income, educational level of the Juveniles, and the age of the father and mother).
2. There is positive and statistically significant, between the reform measures (criminal liability), and the age of the father and mother. psychological changes, and the trend towards welfare custody programs. Finally, this study highlighted some of the recommendations was the most important for further studies and research to reduce juvenile crime rates in the Sultanate of Oman.

الفصل الأول

خلفية الدراسة ومشكلتها

١.١ مقدمة:

أصبحت مشكلة انحراف الأحداث في غاية الخطورة لان حدث اليوم هو رجل الغد حيث يصعب بعد هذه المرحلة انتزاع جرثومة الإجرام من جسده إن لم يتم علاجه، لهذا تغيرت النظرة إلى ظاهرة الانحراف باعتبارها ظاهرة اجتماعية وليست ظاهرة إجرامية وبالتالي لا مناص من مواجهتها بكافة السبل للقضاء عليها وذلك بدراسة هذه الظاهرة بأسلوب علمي واقعي يقوم على الدراسة النفسية والاجتماعية والبيئية والبيولوجية والعقلية والثقافية والاقتصادية والقانونية لشخص الحدث ومتابعته في المعاملة سواء في مرحلة كشف الانحراف في الأسرة والمدرسة والمجتمع إلى مرحلة الشرطة والمحاكمة أو مرحلة التنفيذ الجزائي الذي يأخذ شكل التدابير الإصلاحية والتربوية والتهذيبية لا شكل العقوبة التي تنطوي على معنى الزجر والإيلام والتعذيب. ويمكن أن تتجلى مصلحة الحدث الجانح بضرورة إبعاده عن بيئته الفاسدة التي كانت سبباً في انحرافه وارتكابه الجريمة (فساد الوالدين، هجر معنوي، معاملة سيئة من جانب افراد أسرته ...)، فانتشاله منها يبدو ضروريا من غير انتظار حكم المحكمة. هنا يأخذ التوقيف الاحتياطي صفة التدبير التربوي الرعائي المؤقت السابق على المعالجة اللاحقة المقررة نهائياً بحكم المحكمة، مع أنهما مختلفان من حيث الطبيعة القانونية، وقد تفسر مصلحة الحدث بالخوف عليه من احتمال ثأر واقتصاص أقرباء ضحية الجريمة منه فيما لو ترك حراً. فالتوقيف الاحتياطي يتخذ صفة التدبير الأمني أو الإصلاحي (الاتجاهات نحو التدابير الإصلاحية) يقرره القاضي لضرورة المحافظة على حياة الحدث الجانح. واستناداً لما تقدم على القاضي أن تكون لديه معرفة كاملة بأسباب وظروف انحراف وارتكاب الحدث لجريمته، وذلك قبل أن يقرر ايداعه في مركز الملاحظة لتفادي كل ما من شأنه التأثير في نفسيته من جراء إقصائه عن أسرته التي تشكل بالنسبة له البيئة الطبيعية. (الحنيص، ٢٠٠٣) .

وتعتبر قضايا الأحداث من اختصاص ومهام شرطة عمان السلطانية إلا أن وزارة التنمية الاجتماعية لها جهود في هذا المجال تتمثل في إجراء البحث الاجتماعي اللازم

عند القبض على الحدث يوضح فيه وضعه الأسرى والاجتماعي والاقتصادي وما يوصل إلى العوامل والأسباب وراء انحرافه ويعتبر هذا البحث من المستندات الأساسية التي يستلزم تضمينها ملف القضية عند العرض على المحكمة وقد بلغ متوسط عدد حالات الأحداث (٣٨٦) حاله سنويا، كما تقوم الوزارة بإجراء الدراسات والبحوث الاجتماعية العلمية حول هذه الظاهرة، لمعرفة أبعادها وأسبابها وذلك في إطار جهود ومسؤوليات الوزارة في محاربة الظواهر الانحرافية والقضايا الاجتماعية بالمجتمع مع وجود القناعة التامة بأن تتولى الوزارة مسؤولية شؤون الأحداث وهو ما تم مراعاته في مشروع قانون الأحداث المقترح وما جاء صراحة ضمن مهام الوزارة بتحميل مسؤولية الإشراف على المؤسسات الاجتماعية الخاصة برعاية الأحداث وذلك ضمن تحديد اختصاصاتها الصادرة مؤخراً بالمرسوم السلطاني السامي رقم (٢٠٠٨/٣٠) الموافق ٩ من مارس سنة ٢٠٠٨ حيث نصت الفقرة (٧) من الاختصاصات بما يلي: (إعداد البحوث الاجتماعية الخاصة بدراسة حالات الأحداث الجانحين أو المعرضين للانحراف وغير ذلك من المجالات الأخرى، واقتراح النظم والتشريعات المتعلقة بالأحداث والإشراف على المؤسسات الاجتماعية الخاصة برعايتهم.ومن هنا تأتي الدراسة للتعرف على المسؤولية الجنائية للأحداث الجانحين في سلطنة عمان (وزارة التنمية الاجتماعية ،٢٠١٠).

١. ٢ مشكلة الدراسة وأسئلتها

نظراً لازدياد معدلات جرائم الأحداث في سلطنة عمان، والتي أخذت أشكالاً متعددة مثل السرقة والعنف والاغتصاب، مم دفع السلطات العليا في سلطنة عمان إلى سن قانون الأحداث الصادر بالمرسوم السلطاني (٢٠٠٨/٣٠) ولحداثة هذا القانون سعت الدراسة إلى دراسة اتجاهات الأحداث نحو التدابير الإصلاحية في مركز الإصلاح والتأهيل ، وبالتحديد فإن الدراسة تحاول الإجابة عن الأسئلة التالية:

١. هل يوجد أثر للمستوى التعليمي للحدث على الاتجاهات نحو التدابير الإصلاحية والخبرات السلوكية المكتسبة والتغيرات النفسية والاتجاه نحو برامج الرعاية داخل مركز الإصلاح والتأهيل؟

٢. هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α =٠.٠٠٥) للدخل على الاتجاهات نحو التدابير الإصلاحية والخبرات السلوكية المكتسبة والتغيرات النفسية والاتجاه نحو برامج الرعاية داخل مركز الإصلاح والتأهيل؟
٣. هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α =٠.٠٠٥) لعمر الحدث على الاتجاهات نحو التدابير الإصلاحية والخبرات السلوكية المكتسبة والتغيرات النفسية والاتجاه نحو برامج الرعاية في مركز الإصلاح والتأهيل؟
٤. هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=٠.٠٠٥) للفئة العمرية للأب على الاتجاهات نحو التدابير الإصلاحية والخبرات السلوكية المكتسبة والتغيرات النفسية والاتجاه نحو برامج الرعاية في مركز الإصلاح والتأهيل؟
٥. هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α =٠.٠٠٥) للفئة العمرية للأم على الاتجاهات نحو التدابير الإصلاحية والخبرات السلوكية المكتسبة والتغيرات النفسية والاتجاه نحو برامج الرعاية في مركز الإصلاح والتأهيل؟
٦. هل يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α =٠.٠٠٥) بين الاتجاه نحو الاتجاهات نحو التدابير الإصلاحية وبين الخبرات السلوكية المكتسبة والاتجاه نحو برامج الرعاية والتغيرات النفسية داخل مركز الإصلاح والتأهيل؟

١. ٣ أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من خلال:

١. توفير بيانات علمية حول الاتجاهات نحو التدابير الإصلاحية وانعكاساتها على الأحداث في مركز الإصلاح والتأهيل في سلطنة عُمان.
٢. افتقار الدراسات العلمية المتعلقة بجرائم الأحداث والتي تختص في الاتجاهات نحو التدابير الإصلاحية للأحداث في سلطة عمان، مما يجعل هذه الدراسة دافعاً مهماً للأكاديميين والباحثين في موضوع جنوح الأحداث بشكل عام، وفي الاتجاهات نحو التدابير الإصلاحية بشكل خاص.

١. ٤ أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى التعرّف على الاتجاهات نحو التدابير الإصلاحية وانعكاساتها على الأحداث في مركز الإصلاح والتأهيل في سلطنة عُمان، كما تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

١- التعرف على الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للأحداث في مركز الإصلاح والتأهيل في سلطنة عمان.
٢- التعرف على أثر متغيرات العمر والمستوى التعليمي والدخل الشهري على الأحداث في مركز الإصلاح والتأهيل في سلطنة عمان؟
٣- معرفة العلاقة بين الاتجاهات نحو التدابير الإصلاحية والخبرات السلوكية المكتسبة والتغيرات النفسية والاتجاه نحو برامج الرعاية داخل مركز الإصلاح والتأهيل؟

١. ٥ مفاهيم الدراسة:

١. الحدث لغة وفقهاً:

مصطلح حدث وجمعها أحداث تطلق في اللغة على من هم حديثوا السن، فيقال رجل حدث بفتحتين أي شاب حدث، فإذا ذكرت السن قلت حديث السن. وفي لسان العرب أيضاً أن حداثة السن كناية عن الشباب وأول العمر فيقال شاب حدث فتى السن، ورجال أحداث السن وحدثانها.

وفي الفقه الإسلامي نجد المعنى نفسه للحدث حيث يقول ابن نجيم الحنفي (إن الإنسان جنين مادام في بطن أمه، فإذا انفصل ذكراً فصبياً فغلام إلى تسعة عشر عاماً، فشاب إلى أربع وثلاثين، فكهل إلى إحدى وخمسين فشيخ إلى آخر عمره). أما فقهاء الشريعة الإسلامية، فإنهم يطلقون تعبير الصبي على من لم يبلغ، وقد درجوا على تسمية الأحداث بالصبيان أو الصغار. والغاية من التمييز بين الأحداث و غيرهم أنه لا تكليف على الصبي حتى يبلغ، فالأحكام الشرعية معلقة بالبلوغ الذي يتحقق بالإنزال أو باستكمال خمس عشرة سنة في الصبي حتى يحتلم والمجنون حتى يفيق والنائم حتى يستيقظ، وعلة ذلك أنه لا تكليف إلا على العاقل البالغ. وأن الله تعالى

أوجب التكليف على العقل فلا وزر على القاصر يوجب حده، وعلى هذا فلا تقطع يده في سرقة ولا يرجم في زنا ولا يجلد في قذف ولا قصاص عليه (أبو توتة، ٢٠٠٧).

١. الحدث لدى علماء النفس والاجتماع:

ويشير (العكايلة،٢٠٠٦) أن الحدث حسب المفهوم النفسي والاجتماعي هو: الصغير منذ ولادته حتى يتم نضوجه الاجتماعي والنفسي، وتتكامل لديه عناصر الرشد المتمثلة في الإدراك التام. أي معرفة الإنسان لصفته وطبيعة عمله والقدرة على تكييف سلوكه وتصرفاته طبقاً لما يحيط به من ظروف ومتطلبات الواقع الاجتماعي. ويتفق علماء النفس والاجتماع على أن الحداثة تعتبر إحدى أهم مراحل النمو في حياة الإنسان، وتمتاز هذه المرحلة بأن لها ميزات نفسية وجسمية واجتماعية تؤثر تأثيراً كبيراً في حياة الإنسان وتحدد الإطار العام والملامح الرئيسة للشخصية وأنماط السلوك المستقبلي، ويقسم كل من علماء النفس وعلماء الاجتماع مرحلة الحداثة إلى الأقسام التالية:

١. مرحلة الطفولة المبكرة: تبدأ من الميلاد وحتى سن السادسة.
٢. مرحلة الطفولة الوسطى: تبدأ من السادسة وحتى سن التاسعة.
٣. مرحلة الطفولة المتأخرة: تبدأ من التاسعة وحتى سن الثانية عشرة.
٤. مرحلة المراهقة المبكرة: وتبدأ من الثانية عشرة وحتى سن الرابعة عشرة.
٥. مرحلة المراهقة المتوسطة: وتبدأ من الرابعة عشره وحتى سن الثامنة عشرة.
٦. مرحلة المراهقة المتأخرة: وتبدأ من الثامنة عشرة وحتى سن الواحد والعشرين وهي مرحلة الشباب.

2. الحدث في القانون: هو صغير السن الذي وصل سن التمييز ولم يبلغ سن الرشد، وقد اتفقت الدول العربية والأجنبية المهتمة بالجنوح على أن الحدث هو كل شخص أتم السابعة من عمره ولم يكمل الثامنة عشرة من العمر، غير أن هناك دولاً عملت على رفع سن الحدث الأدنى ثماني سنوات كبريطانيا، أو رفع الحد الأعلى لعمر الحدث إلى الواحد والعشرين كالسويد والتشيلي، أو تنقصه إلى ستة عشر كالباكستان والهند وسيريلانكا، ويرجع هذا الاختلاف إلى عوامل طبيعية مناخية وثقافية واجتماعية.

والحدث عند رجال القانون هو الصغير في الفترة المحددة في القانون للتمييز

والفترة المحددة كسن للرشد الجنائي. ومن الجدير بالذكر أن مرحلة سن الحداثة التي تبدأ بين انعدام المسؤولية كحد أدنى وتقرير هذه المسؤولية كحد أعلى ليست واحدة في جميع الأقطار، وكأنها تخضع لاعتبارات وعوامل مختلفة ثقافية ونفسية وإقليمية. وهذا مما يجعل مسؤولية الحدث تختلف من بلد لأخر (العكايلة، ٢٠٠٦).

٣. **الحدث الجانح:** كل من بلغ التاسعة ولم يكمل الثامنة عشرة وارتكب فعلا يعاقب عليه القانون. (قانون مسألة الأحداث العماني،٢٠٠٨).

٤. **المحكمة:** الدائرة التي تختص بالنظر في قضايا الأحداث وفقاً لأحكام هذا القانون وتسمى "محكمة الأحداث". (قانون مسألة الأحداث العماني، ٢٠٠٨).

٥. **دار ملاحظة الأحداث:** الدار التي تنشأ بوحدة شرطة الأحداث ويودع بها الأحداث الجانحون لحين تقديمهم إلى المحكمة. (قانون مسألة الأحداث العماني، ٢٠٠٨).

٦. **مركز أو دار إصلاح الأحداث:** الدار التي تنشئها وزارة التنمية الاجتماعية وتخصص لإيواء ورعاية وتقويم وتأهيل الأحداث الجانحين الذين تحكم أو تأمر المحكمة بإيداعهم فيها، ويصدر بتنظيمها قرار من الوزير، وتتولى وحدة شرطة الأحداث حفظ الأمن والنظام بها (قانون مسألة الأحداث العماني، ٢٠٠٨).

٧. **الاتجاه نحو برامج الرعاية:** هي جملة البرامج التي يتلقاها الحدث المنحرف داخل المؤسسة الإصلاحية سواء كانت برامج تعليمية أو برامج ثقافية، أو رعاية دينية أوصحية أو نشاطاً رياضياً أو رعاية اجتماعية ونفسية، وتترابط هذه البرامج بعضها مع بعض في شكل برامج موجهة تهدف إلى إعادة تكيف الحدث مع بيئته التي كان يعيش فيها قبل انحرافه ودخوله إلى المؤسسة ليعود بعد الفترة التي يقضيها داخل المؤسسة مواطناً صالحاً وشخصاً سوياً، بعد أن يكون تخلص من العوامل التي كانت سبباً في انحرافه (العمري، ٢٠٠٣).

٨. **الاتجاهات نحو التدابير الإصلاحية:** وهي جملة من التدابير أو العقوبات التي يقررها القانون العماني على الحدث (قانون مسألة الأحداث العماني، ٢٠٠٨) وهي كالتالي:

أ. تسليم الحدث إلى أي من الأتي ذكرهم ممن تتوافر فيه الضمانات الأخلاقية واستطاعة القيام برعايته:

١- أبوية أو أحدهما.

٢- من له ولاية أو وصاية عليه.

٣- أحد أفراد أسرته أو أقاربه.

٤- دار توجيه الأحداث أو أية جهة معتمدة لرعاية الأحداث.

ب. توبيخ الحدث وتحذيره.

ج. منع الحدث من ارتياد أماكن معينة.

د. منع الحدث من مزاولة عمل معين.

٩. **الخبرات السلوكية:** هي الخبرات المدركة لدى الفرد في حاضره وعلى ذاته الظاهرية وعلى نمطه الفريد في التوافق وعليه فإن تحقيق الفرد لذاته يتطلب أكثر من مجرد إشباع الحاجات البيولوجية والغرائز النفسية (دويدار، ١٩٩٩).

١٠. **التغيرات النفسية(الاضطرابات النفسية):** لعل أهم الاضطرابات النفسية التي أصبح من المألوف انتشارها لدى الأحداث المنحرفين وهي: (قائد، ٢٠٠٢).

١- ضعف الثقة بالنفس مما يساعد على تقبل الإيحاء الذي يظهر في المحاكاة أو التقليد أو سرعة التعاطف مع الآخرين أو سرعة التصديق.

٢- ضعف الميل لتحمل المسؤولية نتيجة لاضطراب الديمومة المتمثل في عدم القدرة على التعلم من التجارب الماضية والعجز عن التفكير في المستقبل والتخطيط له وعدم التبصر بنتائج السلوك.

٣- ضعف القدرة على التحكم بالنفس وصعوبة التكيف بشكل عام.

٤- العزلة والانطواء نتيجة الإحساس بمشاعر الظلم ومركبات النقص.

٥- المعاناة من القلق النفسي نتيجة الإحباط والحرمان، فإذا بالحدث في دوامة من الحيرة والشك بنفسه وبالآخرين.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

٢. ١ الإطار النظري:

إن ظاهرة جنوح الأحداث ظاهرة اجتماعية عاشت مع الزمن وأصابت كلّ مجتمع سواءً تأخّر أم تقدّم، واختلفت نظرة التاريخ لهذه المشكلة قديما اعتبر الحدث المُنْحرف مجرِما آثما يستحق العقاب والردع، ولهذا عومل الصغير بالكثير من صنوف الإيذاء والقسوة والبطش، ومن المعلوم أن ظاهرة جنوح الأحداث من الظواهر المهمّة لما تنطوي عليه من آثار اجتماعية بالغة التأثير على أبنية المجتمعات التي تخطو على وجه الخصوص خطوتها الأولى على طريق التنمية الاجتماعية بمفهومها الشامل بوجه عام ومن ثم تزداد أهمية هذه القضية ويتعاظم تأثيرها وفاعليتها في إطار المجتمعات النامية والتي يرتهن تقدمها بمبلغ سلامة العنصر البشري فيها باعتباره العنصر الذي تسعى سائر المجتمعات بما فيها النامية إلى تعبئته واستثمار طاقاته لتحقيق أهدافها التنموية، وفي الوقت نفسه باعتباره الهدف الذي تتوجه إليه جميع سياسات التنمية للنهوض بأوضاعه وتحسينه (الشناق، ٢٠٠١).

التدرج في الأدوار للحد من جرائم الأحداث وطرق الوقاية منها:

١. دور الإعلام الأمني في وقاية الأحداث من الانحراف وحمايتهم:

يتحقق الإعلام الأمني بمبادرة من رجال الأمن، بممارساتهم بطريقة مباشرة العملية الإعلامية، ويتمثل ذلك في إنتاجهم لبرامج أمنية تليفزيونية، أو أفلام سينمائية قصيرة، تتناول جهودهم في مكافحة الجريمة، أو كيفية صناعة رجل الأمن في المعاهد والكليات الأمنية، أو بطريقة غير مباشرة مثل تزويد الصحف بأخبار الأمن، أو بنصائح أمنية فيما يتعلق بالاحتياط بالجرائم والمجرمين، أو ترغيب الجمهور في التعاون مع رجال الأمن بصفة عامة، أو في قضية معينة لكشف غموضها أو المساعدة على معرفة المجرمين المجهولين، أو ضبط المجرمين الهاربين (الباز، ٢٠٠١).

وفي عالم انتشرت فيه وسائل الإعلام السمعي والبصري والكتابي، بصورة هائلة، كان لابد لهذه الوسائل أن تقوم إلى جانب دورها الإعلامي بصفة عامة برسالة توعية

ضد الجريمة، وذلك بالنظر إلى وصولها إلى كل منزل وفرد وإلى تأثيرها المباشر في أذهان الناس. فالصحافة كثيرا ما يكون لها دور أساسي في الوقاية من الجريمة، إذا روعي في النشر تجنب كل ما من شأنه التأثير على الأفراد وتشجيعهم على ارتكاب الجريمة. كما يلزم في هذا الشأن أن تتضمن المقالات الصحفية وصفاً لمشكلة الجريمة، وما يترتب عليها من آثار اجتماعية وقانونية، تحديداً لأهم الوسائل التي تؤدي إلى الوقاية منها. كما يمكن الاستفادة من الإذاعة والتليفزيون والسينما، بأن تتضمن برامج توعوية عامة بشأن مشكلة الجريمة، وما يترتب عليها من نتائج ضارة بالمجتمع ودور الأفراد وكيفية مساعدتهم في مجال مكافحة تلك الظاهرة. فمثل هذه البرامج ساعدت كثيراً في التصدي بصورة فعالة للمجرمين، وفي خلق اليقضة لدى المواطنين بحيث يخبرون الشرطة بكل عمل مشبوه يمكن أن يخفي جرماً. وتجري بنجاح في هولندا والسويد وبريطانيا حملات توعية للرأي العام عن طريق إقامة معارض، ونشر مقالات في الصحف، وتقديم برامج سينمائية وتليفزيونية وإذاعية، يكون هدفها تنبيه الرأي العام بوجه خاص إلى خطورة بعض الانحرافات بالنسبة لمرتكبي هذه المخالفات ، وبالنسبة للمجني عليهم والمجتمع، وللفت الانتباه إلى أن إهمال المجني عليه وعدم اكتراثه هو الذي أدى إلى إيجاد فرص مواتية لارتكاب بعض الجرائم(الفقي، ٢٠٠٣،ج).

٢. دور المواطن في وقاية الأحداث من الانحراف وحمايتهم:

المسؤولية الأمنية ليست مسؤولية شرطية فحسب، فالمسؤولية تقع على الأفراد والمجتمع عامة. ويجئ دور الأفراد قبل وقوع الجريمة في منعها وإزالة مسبباتها. فالفرد هو الذي يخلق الجريمة ويهيئ المناخ المناسب لها، وهو كذلك حامي الأمن قبل وقوع ما يخل به، ثم إنه عند وقوع الجريمة يكون هو المبلغ بها أولاً (الفوزان، ٢٠٠٢). يحدد دور المواطنين في مكافحة الجريمة والوقاية منها بالآتي:

١. إطاعة واحترام القوانين واللوائح الصادرة، والعمل على الابتعاد عن الخروج على نصوصها أو مخالفتها.
٢. اتخاذ ما يلزم من احتياطات ضرورية لمنع وقوع الجريمة (عليهم كمواطنين أو على ممتلكاتهم).
٣. الإبلاغ عن الجرائم التي يرتكبها الآخرون أو التي قد يسعون إلى ارتكابها.

٤. الاستجابة الواعية للأوامر والنواهي والتعليمات التي تصدرها هيئات الشرطة بين الحين والآخر لحفظ النظام والسكينة.
٥. التعاون مع رجال الأمن في اكتشاف ما يحيط بالجرائم التي لا تزال رهن التحقيق، ومدهم بالبيانات والمعلومات التي تفيد في اكتشافها والقبض على مرتكبيها.
٦. التعاون مع جهاز العدالة الجنائية في تقديم الشهادة.
٧. تقديم العون لضحايا الجريمة.
٨. المشاركة في إعادة تأهيل وإصلاح الجناة والعمل على إدماجهم مجدداً في مجتمعهم.

٣. دور الأسرة في وقاية الأحداث من الانحراف وحمايتهم:

الأسرة بصفة عامة تلعب دور الطليعة في حماية أبنائها وتربيتهم على احترام قواعد وقوانين المجتمع الدينية والأخلاقية، فإذا فشلت في القيام بهذا الدور بصفة سليمة فإن ذلك يؤدي إلى انحراف أبنائها ومن ثمة سوء تكيفهم مع الوسط الاجتماعي الذي يعيشون فيه (فيروز، ٢٠٠٧).

إذن فالمسؤولية الكبرى في الوقاية من انحراف الأحداث تقع على عاتق الأسرة بتوفير الجو الملائم للرعاية والتربية بقصد التقويم المستمر للحدث من الانحراف وإعادته إلى المبادئ والقيم الأخلاقية والقيم الدينية، وعلى هذا الأساس فإن حماية البيئة العائلية والمحيط الاجتماعي من الغزو الثقافي والفكري وتشجيع الثقافة الوطنية كلها أمور لازمة للوقاية من انحراف الطفولة وإجرامها. وإن حدث وارتكب الطفل الحدث جنحة ولم يعاقب عليها القانون، فإن لقاضي الأحداث السلطة بأن يحكم بتسليم الحدث إلى والديه أو أحدهما أو إلى وصي إذا توفرت الضمانات الأخلاقية الكافية (فيروز، ٢٠٠٧).

ويشير(المنظري،٢٠٠٨) إلى اعتبار الأسرة في المقام الأول ذات أهمية بالغة حيث إنه يتكون الحدث وينشأ فيها، فهي المكان الذي يعيش فيه منذ ولادته وحتى انقضاء عمره من هذه الحياة. ولا شك أن الأسرة لها دور عظيم في تكوين الطفل، فإذا كانت تلك الأسرة مفككة سواء كان بغياب أحد الأبوين بالطلاق، أو الوفاة أو لأي سبب آخر، فإنه بالطبع يتأثر تأثيراً مباشراً حول ذلك الغياب هذا من ناحية، ومن ناحية

أخرى من مظاهر تأثير الحدث بالمحيط الذي يعيش فيه تعاطي أحد الأبوين شيئاً من المحظورات مثل: الخمور، والتدخين، أو على علاقة غير مشروعة، أو ترك إحدى العبادات: كالصلاة، والصوم، ونحو ذلك. فعلى ذلك يجب على الأسرة إتباع الآتي عند تعاملها مع الحدث، وهذا على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر:

١- تربية الأبناء وتعويدهم على القيام بواجبهم اتجاه خالقهم مثل: الصلاة، والصيام، وسائر العبادات الأخرى.
٢- إعطاء الحدث نوع من الثقة في نفسه، وتعويده على الأمانة، والصدق، وحب العمل مع الاخرين.
٣- عدم خروج الطفل لساعات طويلة خارج البيت، خاصة في وقت الليل.
٤- التفريق في المضاجع، وتخصيص مكان لنوم الذكور، وعدم اختلاطهم بالإناث.
٥- عدم خروج رب الأسرة لساعات طويلة خارج البيت، أو القيام بتعاطي المحظورات.
٦- عدم النقاش الحاد بين الأبوين في حضور الأحداث.

٤. دور المدرسة في وقاية الأحداث من الانحراف وحمايتهم:

تلعب المدرسة وهي المؤسسة التربوية الثانية بعد الأسرة دوراً هاماً ومؤثراً في تحقيق الأمن والوقاية من الجريمة. المدرسة هي التي قد تمنع الطلاب من الانحراف كما أنها في نفس الوقت هي التي قد تساعده على الانحراف لو لم تهيئ له الظروف الصحية لتلقي التعليم بمعناه الواسع وفي هذا المجال فإن اختيار المدربين الصالحين والمناهج التقويمية وتهيئة الجو للطلاب لهي من أسباب نجاح المؤسسات التعليمية في أن تنشئ أجيالاً معافين لا يخشى منهم المجتمع بل هم زاده وعتاده. لذا تقع على عاتقها مسؤولية كبرى في حماية طلابها وتلاميذها من الجريمة وتوعيتهم بأضرارها، وإرشادهم إلى طرق مكافحتها والتصدي لها، وذلك عن طريق إرشادات المعلمين وتقديم دروس توجيهية، كما تضطلع المدرسة بمهمة مراقبة سلوك الطلاب ومتابعة تصرفاتهم وملاحظة ما يطرأ عليهم من تغيرات جسمية أو نفسية أو عقلية مما قد يكون له صلة ببعض الجرائم، ومن ثم معالجة تلك الحالات بحكمة وروية وحسن تصرف بالتعاون والتنسيق الكامل مع الأسرة والجهات المسئولة حسب ما تقتضيه المصلحة العامة. (الفوزان، ٢٠٠٢)

٥. دور الشرطة في وقاية الأحداث من الانحراف وحمايتهم:

من أعمال الشرطة منع وقوع الأحداث ضحايا للجريمة، ويمكن بلورة هذه الأعمال في القيام بالإجراءات التالية:

أولاً: منع وجود الأحداث في الأماكن الفاسدة، كالمقاهي والملاهي والبارات والكباريهات ودور السينما والأماكن التي تعرض الأفلام الهدامة، ومحلات بيع المجلات والصور الخليعة، والخرابات والأزقة وأنفاق المترو والمناطق المعزولة، وفي كافة المناطق التي يتجمع فيها الأحداث إلى ساعات متأخرة من الليل ويمارسون فيها شرب الخمر والتدخين والعبث الجنسي وكافة الصور غير المرغوب فيها(الفقي، ٢٠٠٣،أ).

ثانياً: على الشرطة القيام بإجراءات تحريات أو تحقيقات أولية عن ظروف الحدث وأوضاعه الاجتماعية في الحالات التالية (الفقي، ٢٠٠٣،أ):

(أ) إذا ساءت معاملة الطفل في أسرته.

(ب) إذا كان أولياء أمور الطفل يدفعونه للجريمة أو إلى أغراض منافية للأخلاق.

(ج) إذا ارتكب الحدث إحدى الجرائم، لبيان أسباب ذلك، وجمع المعلومات التي تفيد بالنتيجة دراسة عوامل الانحراف وطرق الوقاية منها ويمكن أن تقوم بذلك الشرطة النسائية أو الباحثات الاجتماعيات، حسب ظروف كل بلد (الفقي، ٢٠٠٣،أ).

ثالثاً: كذلك على الشرطة أن تولي عناية خاصة بالأطفال الضالين والمهملين ومجهولي النسب، وكذلك الأطفال الغائبين المعلن عنهم في الجريدة الجنائية. فهذه الطوائف من الأحداث تستدعي انتباه الشرطة، وعليها المشاركة في وضع وتنفيذ نظام يكفل رعايتهم ويضمن مستقبلهم (الفقي، ٢٠٠٣،أ).

رابعاً: ومن الأعمال الوقائية التي يمكن أن تقوم بها الشرطة في هذا الخصوص، تدريب الصغار على سلامة المرور لوقايتهم من جرائم أخطار المرور، وذلك عن طريق إلقاء محاضرات في المدارس والمعاهد تعقد خصيصاً للصغار(الفقي، ٢٠٠٣،أ).

خامساً: وأخيراً فإن شرطة الأحداث تستطيع أن تقوم بدور وقائي هام جداً، يمنع الأحداث – الذين يرتكبون جرائم بسيطة لأول مرة – من العودة تارة أخرى للإجرام، وذلك بعدم تعرضهم للمحاكم والزج بهم في ساحات القضاء وصدور أحكام عليهم تدمغهم بالإجرام. فكلما ازدادت العقوبات شدة كلما ألفت النفس وحشتها (الفقي، ٢٠٠٣،أ).

٦. حقوق الأحداث أمام قضاء الأحداث:

إنشاء محاكم خاصة بالأحداث:

لا يتسنى توفير العدالة للأحداث من دون إنشاء محاكم خاصة تنظر في أمورهم وتفصل في الدعاوى والمشكلات الخاصة بهم . ويتعين أن تكون هذه المحاكم متخصصة متفرغة لهذه المهام، وأن تسند إليها وظيفة اجتماعية تسبق وتوازى وظيفتها في تطبيق القانون وإنفاذه ، وتتمثل هذه الوظيفة في وجوب دراسة ظروف الحدث دراسة دقيقة وتقصى حالته من جميع الوجوه قبل الفصل في الدعوى، وتستعين المحكمة في ذلك بخبراء ينبغي أن يكون بعضهم من النساء . ويمتد اختصاص هذه المحكمة الاجتماعية إلى الإشراف اللاحق على التنفيذ والفصل في إشكالاته . ويتاح الطعن في أحكامها أمام محكمة أعلى تتمثل فيها ضمانات التقاضي ولزوم الخبرة الاجتماعية والحرص على حماية الحدث وخصوصياته (الشوربجى، ٢٠٠٨).

إن قضاء الأحداث يكتسي ثوباً اجتماعياً جديداً لرعاية الحدث و إصلاحه في الحالات التي يتعرض فيها لخطر الانحراف، بل في حالة نظر القضايا التي يكون فيها متهما بالانحراف فإن التدابير التي تتخذها المحكمة لا تخرج عن كون معظمها تدابير إصلاحية تأخذ بعين الاعتبار حالة الحدث الشخصية ومتطلبات حمايته ورعايته وإصلاحه. فإذا كان قضاء الأحداث يهتم بالجرم المرتكب فإنه يهتم، وبصورة موازية، بوضع الحدث الذي ارتكبه بهدف اتخاذ التدبير الإصلاحي أو الجزائي المناسب لوضع الحدث، لأنه الغاية من الملاحقة الجنائية للحدث هي في الأصل علاجية وإصلاحية ووقائية. هذا ما أعطى قضاء الأحداث بعداً اجتماعياً ووقائياً وأصبح للأحداث حقوقاً أمام قضاء الأحداث مثل: (الفقي، ٢٠٠٣،ب).

١. الحق في افتراض براءة الحدث.

٢. الحق في العلم بالتهمة وإعلانه بكافة الأمور المتعلقة بالدعوى.

٣. الحق في سرية المحكمة.

٤. الحق في التزام الصمت وحماية الحق في الخصوصية.

٥. الحق في الطعن في الأحكام.

٦. حق الاستعانة بمدافع.

٧. حقوق الأحداث المجني عليهم بالمعنى الدقيق.

٧. التدابير المقررة للأحداث الجانحين:

قد تكون التدابير وقائية تهدف إلى حماية الحدث ورعايته دون أن تنطوي على تقييد لحريته كالتوبيخ والتسليم والوضع في أسرة بديلة إذا لم تتوافر في الأسرة شروط التربية الحسنة. وغاية التدابير الوقائية هو إبقاء الحدث في بيئته العائلية إذا ثبت أن انحرافه لا يرجع لفسادها. أي أن هذه البيئة الاجتماعية التي تؤثر على سلوك الحدث هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يجب ألا تكون هذه التدابير سلبية بمعنى أن يقتصر دورها على عودة الحدث لبيئة العائلة دون أية ضمانات لرعايته وتهذيبه سوى عقاب المتولين أمره إذا أهملوا رعايته. وأدى إلى ارتكابه لجريمة أو عاد إلى التشرد (حموده، ٢٠٠٨).

وإما أن تكون إصلاحية وتهدف إلى توفير الرعاية والتربية والتعليم والعلاج وتؤهله للإدماج الاجتماعي. وهذه التدابير قد تكون سالبة للحرية مثل الإيداع في مؤسسات الرعاية الاجتماعية أو الإيداع في المستشفيات المتخصصة وقد تكون مقيدة للحرية مثل الإلحاق بالتدريب المهني والاختبار القضائي أو المراقبة الاجتماعية ومنع ارتياد أماكن معينة أو الإلزام بواجبات معينة (حموده، ٢٠٠٨).

٢.٢ ومن النظريات الاجتماعية المستخدمة في تفسير انحراف الأحداث:

يذكر طالب، (٢٠٠٢) أن المدرسة الاجتماعية هي الأحدث ظهوراً بين المدارس الأخرى الكبرى، المفسرة للجريمة والجنوح، وهي الأكثر شمولاً للعوامل التي تكمن أو قد تكمن وراء الجريمة والجنوح، وقد نشأت المدرسة الاجتماعية كنتيجة مباشرة لأبحاث علم الاجتماع التطبيقي خاصة في تأثرها بالمدرسة الجغرافية أي الخرائطية التي تفسر السلوك الإجرامي في إطاره المكاني والزماني.

وقد ركزت النظريات ذات التفسير الاجتماعي على العوامل الاجتماعية والاقتصادية والإيكولوجية كأسباب بيئية مسؤولة عن حدوث حالات الانحراف السلوكي لدى بعض الأفراد، كما عنيت بعض التصورات السوسيولوجية بأثر الثقافة والقيم والمعايير في انتشار بعض حالات التشرد والانحراف (فرماوي، ١٩٩٩).

نظرية الاختلاط التفاضلي :Differential Association Theory

نظرية الاختلاط التفاضلي كما يسميها البعض تأسست على يد (أدوين سذرلاند) اعتمدت على مفهوم التفاعل والتأثير الرمزي المتبادل الذي يرى أن عمليات التأثير والتفاعل بين الأفراد تتركز على الرموز (symbols) خلال المراحل المختلفة للتنشئة الاجتماعية. واعتمد في صياغتها مجموعه من الدراسات التطبيقية على الأحداث الجانحين والأطفال المشردين في منطقة قريبة من لوس انجلوس. وقد حاول (سذرلاند) تفسير انخراط الأشخاص في السلوك الإجرامي على أساس عدة مبادئ أساسية:

١- أن السلوك الإجرامي ليس فطرياً، ويكتسب عن طريق التعلم، من خلال عمليات اتصال مباشرة لفظية في معظم جوانبها، بالإضافة لارتباطها ببعض الإشارات.

٢- يتم تعلم السلوك الإجرامي داخل جماعات يرتبط أعضاؤها بعلاقات شخصية قائمة على المودة.

٣- تتضمن عملية تعلم السلوك الإجرامي محورين هما: الوسائل الفنية لارتكاب الجريمة وتوجيه محدد للدوافع والحوافز والمبررات والاتجاهات.

٤- يصبح الشخص منحرفا بسبب توصله لمجموعة تحديات أو تعريفات تجعل مخالفة القانون مسألة ملائمة، وبذلك يصبح الشخص مجرما حين يخالط النماذج الإجرامية.

٥- أن السلوك الإجرامي يتم من خلال الاختلاط بنماذج إجرامية وغير إجرامية، ومن هنا لا يقتصر تعلم السلوك الإنحرافي على عملية واحدة هي التقليد.

أن تفسير السلوك الإجرامي عن طريق اللجوء إلى الدوافع والقيم الاجتماعية والمبادئ الشائعة كمبدأ السعادة والحصول على المكانة الاجتماعية ودوافع الحصول على المال والإحباط، هي تفسيرات خاطئة لا معنى لها طالما أنها تفسر السلوك القانوني بنفس الإسلوب الذي يفسر به السلوك الاجرامي بإعتباره يمثل تفسيرا عن حاجات وقيم عامة (جابر، ٢٠٠٤)

لقد وضع أساس هذه النظرية العالم سذرلاند Sutherland (١٩٤٧) والذي يذهب إلى أنه بإمكان أي شخص أن يتدرب ويتبع نمطاً سلوكاً معيناً، وإن فشل الشخص في اتباع نمط سلوكي معين يعود إلى عدم الاتساق وقلة الانسجام أو ضعفه بسبب المؤثرات الموجهة لسلوك الفرد وإن الصراع الثقافي هو العنصر الرئيسي في تفسير الجريمة (Mersella & Corsini, 1982).

وترى نظرية الاختلاط التفاضلي أن الجريمة كسلوك متعلم يحكمها قوانين التقليد الثلاثة وهي (الوريكات، ٢٠٠٨).

١- قوانين الاتصال القريب وأن الإنسان يميل إلى تقليد الأفراد الأقرب إليه ويتمتع بعلاقات طيبة معهم فإذا كان الشخص يرتبط بعلاقات طيبة وفية مع أناس منحرفين فعلى الأرجح أن يقلَدهم فيرتكب السلوك المنحرف.

٢- قوانين تقليد المغلوب للغالب وهو ميل المغلوب أو الشخص ذو المكانة الاجتماعية المتدنية في تقليد الغالب أن الناجح أو الشخص ذو المكانة الاجتماعية المرموقة وخاصة في زمننا هذا ، فقد يميل بعض الناس إلى تقليدهم لعل وعسى أن يصبحوا مثلهم من حيث المكانة ومثال ذلك كأن يلجأ الشخص إلى التزوير أو النصب أو السرقة من أجل أن يصبح ثرياً أو ذا مكانة اجتماعية محترفة وهكذا ينحرف.

٣- قانون الإقحام أو الإدخال وهو الإدخال أو الإقحام، ويضرب مثلاً على ذلك كيف حلت البندقية مكان السيف كأداة موت وجريمة فدائماً نجد الأشياء الجديدة تحل مكان القديمة بقوة وهكذا قد يُساء استخدامها. (الوريكات، ٢٠٠٨).

نظرية الضبط الاجتماعي (هيرشي):

إن نظرية الضبط تتميز بعدم التركيز على الدوافع لاستبعادها الحاجز الأخلاقي كونها تفترض إنساناً لا أخلاقيا وتفترض وجود اختلاف في الأخلاقيات وإذا كانت القيم الأخلاقية هي الضابطة للسلوك فإن الامتثال لتلك القيم سيكون نابعاً من الداخل ويتشربه الإنسان وإن ميكانزمات الضبط الاجتماعي تتحكم في ضبط الانحراف وتفترض نظرية الضبط أن الأفعال المنحرفة ترتكب عندما تضعف رابطة الفرد بالمجتمع (Hirschi, 1969).

تفترض نظرية الضبط الاجتماعي أن الجنوح ينتج عن ضعف أو تفكك الرابطة الاجتماعية، وفي الحقيقة فإن هيرشي يشجع الدراسة المحلية لأنه لا يمكن تمييز متغير الفرضية عن الأسباب. وتعتبر نظرية هيرشي من أهم النظريات الحديثة لتفسير السلوك المنحرف وقد أدى ذلك إلى اهتمام الباحثين بها وفحص فروضها التي جاءت بها على كثير من أنماط السلوك المنحرف. يرى هيرشي في نظريته أن الناس أحرار في ارتكاب الجريمة وما يمنعهم من ارتكابها هو علاقتهم أو روابطهم الاجتماعية، وهكذا جاء سؤال النظرية الرئيسي مخالفاً لنظريات الخمسينيات التي حاولت الإجابة عن ارتكاب الجرائم من خلال التساؤل القديم الجديد" لماذا يرتكب الناس الجريمة؟" فيما عكس هرشي سؤال هوبز وغيره "لماذا لا يرتكب الناس الجريمة؟" وكانت الإجابة هي العلاقة بين الفرد والمجتمع، فكلما كانت علاقة الفرد بالمجتمع قوية قلت فرص الانحراف (الوريكات، ٢٠٠٨).

لقد وضع العالم هيرشي العناصر الأساسية التي تفسِّر في مُجْملها ما يسمّى بعلاقة الفرد مع المجتمع أو الرابطة الاجتماعية بين الفرد والمجتمع وهذه العناصر هي:

١. **الارتباط (التعلق)** (Attachment):

ويعني حساسية الفرد لرأي وتوقّعات الآخرين المهمّين (كالعائلة، المدرسة، الرِّفاق) فإن التصرف بشكل يناقض رغبات وتوقعات الآخرين فيه خروج على معايير الجماعة وبالتالي يختار الانحراف وهنا ينشأ الرّادع الخلقي من خلال علاقة الفرد بالمجتمع.

فالانحراف أو الجريمة يعني القيام بعمل ضد مشاعر ومصالح ورغبات وتوقعات الآخرين وخاصة الناس المهمين في حياة الفرد (Significant others) كأهمية الوالدين بالنسبة للطفل، وبالتالي عدم الارتباط يعطي الشخص حرية الانحراف (الوريكات، ٢٠٠٨).

٢. **الانغماس** (Involvement):

وهو الوقت المستثمر في النشاطات التقليدية الاجتماعية حيث ينهمك الفرد في القيام بهذه الأمور المقبولة اجتماعياً فلا يوجد متّسع من الوقت للانحراف أو التفكير فيه. حيث يستغل الفرد وقته وطاقته وعلاقته بالآخرين من أجل تحقيق التوقعات وبالتالي فإن هيرشي يؤكّد على أهمية الأنشطة الترويحية

والمهنيّة في برامج تقليص الانحراف.

٣. **الالتزام** (Commitment):

وهي عملية التبرير التي يقارن فيها الفرد نتائج سلوكه بتحقيق الأهداف التقليدية فالفرد الملتزم يفضل الامتثال والطاعة للقوانين فهو يستثمر الوقت والجهد في مختلف النشاطات ويبتعد عن الانحراف خوفاً من النتائج المترتبة. فالفرد الذي يركز جهوده نحو هدف معين مثل التعليم ويختار الالتزام بدلاً من الانحراف وإذا فقد الشخص هذا الالتزام فإن ذلك يمهد لطريق الانحراف بحيث يصبح الانحراف المنطق العقلاني

٤. **المعتقد** (Belief) :

وهي مستوى امتثال الفرد لعرف الجماعة. فالفرد الملتزم بالقانون هو الذي تمّت تنشئته الاجتماعية على أساس الإيمان بالقيم والنظم الاجتماعية في النظام العام ، والانحراف يظهر عندما يتم خَرْق هذا النظام فالإيمان يقيم المجتمع وأخلاقياته وتقدير مشاعر وآراء الآخرين يُعدّ عازلاً عن الانحراف.(البداينة، ٢٠٠٣).

تقوم نظرية الضبط الاجتماعي على فكرة التحصين الذاتي للفرد من خلال الإيمان بقيم المجتمع والانتماء والابتعاد عن الرذيلة فضعف الرقابة الداخلية لدى الفرد وزيادة البطالة في المجتمع يُعطي متسعاً من الوقت للانحراف وبسبب التغير الاجتماعي. وبالتالي تعني معتقدات الأفراد مما أضعف إيمانهم في القيم الاجتماعية السائدة (البداينة، ٢٠٠٣).

نظريّة الأنومي لميرتون

تطورت هذه النظرية من أفكار دور كايم في التضامن والتفكّك الاجتماعي عند دراسة الانتحار، ولقد طور ميرتون Merton هذه النظرية، حيث يرى أنّ الأبنية الاجتماعية تمارس ضغوطاً على الأشخاص تدفعهم لارتكاب الجريمة والسلوكيات المنحرفة، كالفقر الذي يدفع للسرقة ويرى ميرتون أن الانحراف يظهر عندما لا يكون هناك توازن اجتماعي بين الأهداف المقبولة اجتماعياً والطرق المقبولة اجتماعياً في تحقيق هذه الأهداف (البداينة، ٢٠٠٣).

ويرى ميرتون (Merton, 1957) أن الأنومي حالة اجتماعية من التناقض والصراع

بين الأهداف التي يحددها المجتمع والوسائل التي يقررها لتحقيق هذه الأهداف. وتظهر حالة الانحراف بسبب ضعف المعايير الاجتماعية أو غيابها أو عدم وضوحها والتي تضبط السلوك الاجتماعي.

والسلوك الانحرافي عند ميرتون يرى أنّه محُصّلة للبناء الاجتماعي مثله في ذلك مثل السلوك الامتثالي وهناك عنصرين لهما أهمية مباشرة ضمن عناصر البناءات الاجتماعية والثقافية المختلفة وهما:

أولاً: الأهداف والغايات والمصالح المحُددّة ثقافياً والتي تعتبر مشروعة لجميع أعضاء المجتمع.

ثانياً: الوسائل المقبولة والتي تقررها النظم الاجتماعية وتعمل على تحقيق هذه الأهداف.

نجد أن ميرتون يختلف عن دوركايم في تفسيره للانحراف، حيث يرى دور كايم أن الإنسان لديه رغباتُ غير محدودة بشكل طبيعي وهو يتوق لتحقيقها وبالتالي لا بُدّ من ضبطه اجتماعياً، بينما ميرتون يرى أنّ الظروف الاجتماعية تضع ضغوطاً متباينة على الأفراد حسب البناء الاجتماعي ولذلك فعليهم التكيف أو الاستجابة بشكل مختلف، أمّا الرغبات عند ميرتون فهي ذات منشأ طبيعي (الوريكات، ٢٠٠٨: ص١٤٩).

حدّد ميرتون خمسة أنماط للتكيف ليست كلّها منحرفة وهي الالتزام conformity والاختراع Innovation والطقوسية Ritualism والانسحابية Retreatism والثورة Rebellion: كما هو موضّح في الشكل التالي

شكل رقم (١)

أنماط التكيف (*)

أنماط التكيف	الأهداف الثقافية	الوسائل المشروعة	
الملتزمون	+	+	
المخترعون	+	−	± تعني الرفض والإحلال
الطقوسيون	−	+	+ تعني الموافقة
الانسحابيون	−	−	− تعني عدم الموافقة
الثائرون	±	±	+ الموافقة − عدم الموافقة

• Merton, 1957.

أنماط التكيّف (The Modes of Adaptation)

أ- الملتزمون (Conformists): تتميز هذه الشريحة بالتزامها بأهداف المجتمع الثقافية والوسائل المشروعة لتحقيق الأهداف، وبهذه الشريحة يعمّ السلام والطمأنينة لالتزامهم بالعمل الوظيفي في مؤسسات المجتمع. ويُعدّ هذا النمط من الاستجابات السوية حيث يُتاح للأفراد اختيار الوسائل المقبولة اجتماعياً لتحقيق الأهداف المحددة ثقافياً (الوريكات، ٢٠٠٨).

ب- المخترعون (Innovators): هذه الشريحة يريدون تحقيق النجاح ويقبلون الأهداف ولكن بوسائل غير مشروعة، لذلك انصب الاهتمام عليها من علماء الاجتماع. حيث ينطبق عليهم مبدأ الغاية تبرر الوسيلة فبدلاً من أن يعمل الشخص يلجأ إلى السرقة فالقيم الثقافية في المجتمع تركز على أهداف النجاح إلا أن الفرص المتاحة لتحقيق هذه الأهداف تعتبر محددة إلى درجة كبيرة بواسطة البناء الاجتماعي مما يدفع الأفراد إلى ابتداع وسائل غير مشروعة وهنا يحدث السلوك الانحرافي حيث ينتشر هذا النمط في الطبقة الدنيا (الوريكات، ٢٠٠٨).

ج- الطقوسيون: وهم عكس المخترعين تماماً أي أنهم يحترمون القوانين المعمول بها لكن لا تهمهم الأحداث والسعي لتحقيقها كالموظف الذي يطّبق القوانين والتعليمات حرفياً ولكن يهمل التقدم الإداري حيث الأنظمة والتعليمات هي الهدف الأسمى، وهذا يقلل من احتمال التجديد ويعزز المسايرة الكاملة للروتين وقد يُعدّ هذا السلوك انحرافاً من وجهة نظر الأسوياء أحياناً (الوريكات، ٢٠٠٨).

د- الانسحابيون (Retreatists): هم الأقلّ شيوعاً غير طموحين يختارون الانسحاب من المجتمع كاللجوء للمخدرات فيكونون هم الضحايا. فهؤلاء الناس يرفضون الأهداف الثقافية والوسائل المشروعة وهذا النمط ينتشر بين المتسولين ومتعاطي المخدرات حيث عدم القدرة على تحقيق الأهداف بالوسائل المشروعة لانعدام الفرص المتاحة ومن جهة أخرى عدم القدرة على تحقيق الأهداف بالوسائل غير المشروعة نظراً لوجود التحريات فيتّم التخلّي عن الأهداف والوسائل معاً فيكون الهروب من المجتمع فيصبح

الفرد غير منتجٍ إلى المجتمع (الوريكات، ٢٠٠٨).

هـ- الثائرون (Rebellions): شريحة ترفض الوسائل المشروعة وترفض الأهداف الثقافية لكن لهم أهدافهم الخاصة كالجماعات الثوريّة والعصابات التي تستخدم العنف حيث يخلقون أهدافاً ووسائل جديدة ويحاولون إقامة نظام اجتماعي جديد، إن نظرية ميرتون للأنوميا ركزت على التوزيع غير العادل للوسائل المشروعة لذلك فالمجتمع هو الذي يصنع المجرم. (الوريكات، ٢٠٠٨)

فالانحراف عند ميرتون هو"مجُرّد استجابة تكيفية من جانب أبناء الطبقة الدنيا نحو فقدان المعايير المجتمعية الشاملة، فالأفعال الانحرافية كالسرقة والتهديد تستهدف الحصول على الثروة أو القوة بوسائل غير مشروعة ونُدْرة الفرص المشروعة يدفع الفرد لاستخدام الوسائل المشروعة. بالتالي من وجهة نظر ميرتون فالجريمة مُتوقَّع أن تزداد في المجموعات ذات الاتصال المحدود بالوسائل المقررة اجتماعياً (الوريكات، ٢٠٠٨).

هذه النظرية تبحث في العلاقة بين الانحراف والتحضر حيث أن المهاجرين من الريف إلى المدينة غالباً ما يكونون من ذوي التعليم المنخفض والمهن الدنيا: مما يساعد على عدم حصولهم على المهن التي تؤمن لهم حياة آمنة وتشبع كلفة الحياة في المدينة وزيادة معدلات البطالة فإنَّ هؤلاء الأفراد لا يتمكنون من تحقيق الأهداف المقبولة اجتماعياً بطرق مقبولة اجتماعياً. (البداينة، ٢٠٠٣).

ولعدم توفر الوسائل المقبولة اجتماعياً بسبب انخفاض مستوى التعلم ونوعية المهن وبالتالي عدم قدرة الفرد على تحقيق أهدافه فيتجه للانحراف ويعيش حالة الأنومي لتحقيق أهدافه الاجتماعية لتحسين الوضع المادي (البداينة، ٢٠٠٣).

٢.٣ الدراسات السابقة ذات الصلة:

أ.الدراسات العمانية:

أجرى (القنوبي، ٢٠٠٣) دراسة بعنوان"جرائم الأحداث بسلطنة عُمان..الأسباب والآثار وطرق العلاج"، وهدفت إلى معرفة الأسباب التي تؤثر في الحدث وتجعل منه

جانحاً وعلى الآثار المترتبة على ظاهرة الجنوح على مستوى الحدث والمجتمع، باستخدام الاستبانة والمقابلة الشخصية معاً لجمع بيانات للدراسة، وتكونت عينة الدراسة من (٤٨) حدثاً من المحكومين الموجودين بالسجن المركزي بسلطنة عمان خلال الفترة من ٢٠٠٣/٨/٢٨إلى ٢٠٠٣/٨/٣١م. أظهرت الدراسة عدة نتائج أهمها أن ظاهرة جنوح الأحداث في السلطنة تعتبر من نتاج التغيرات التي شهدتها السلطنة خلال الأعوام الأخيرة، كما أن ضعف العلاقة الأسرية والتصدع الأسرى من انفصال الوالدين والإهمال في التربية والإفراط في التدليل تعتبر من أسباب الجنوح.

وأجرى (صواخرون،٢٠٠٠) دراسة بعنوان" البيئة الأسرية وجنوح الأحداث: دراسة ميدانية في محافظة مسقط بسلطنة عمان"، وهدفت إلى معرفة تأثير البيئة الأسرية على جنوح الأحداث، وتأثير العنف الأسري والتفكك الأسري على جنوح الأحداث، باستخدام الاستبانة كأداة للدراسة، وتألفت عينة الدراسة من ٤٩حدثاً جانحاً و٤٩ طالبا. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: وأن الوضع الاجتماعي للأسرة له دور في جنوح الأحداث، كما أشارت النتائج أن هناك أيضاً تأثير للعنف والتفكك الأسري في جنوح الأحداث. وأن الوضع الاقتصادي للأسرة وتدني المستوى التعليمي للوالدين ومستوى السكن كلها عوامل تلعب دوراً في جنوح الأحداث كما وتبين وجود علاقة عكسية بين كل من الإلتصاق العائلي والإنغماس العائلي، والإلتصاق المدرسي، والإلتزام المدرسي، ووجود الأهداف المدرسية، والإنغماس في النشاطات المدرسية وجنوح الأحداث. وأظهرت نتائج الدراسة دعماً امبيريقياً لنظرية هيرشي في الضبط الاجتماعي في البيئة الاجتماعية الأردنية.

أجرت (وزارة التنمية الاجتماعية،١٩٩١)، دراسة استطلاعية بعنوان "دوافع وعوامل ارتكاب الجريمة"، على عينة من المسجونين بلغت (٤٣٧) سجيناً منهم (٣٧٧) رجلاً و(٢٣) من النساء، والأحداث (٣٧)، وهدفت إلى التعرف على خصائص المسجونين، ونوعية الجرائم المنتشرة في السلطنة، والوقوف على أهم الدوافع المتعلقة بارتكاب الجرائم في السلطنة. وظهرت النتائج فيما يتعلق بموضوع الدراسة الحالية أنها شكلت ما نسبته (٨%) من مجموع الجرائم خلال فترة (٨٥-٩٠)، بلغت نسبتها (٢٥%) من جرائم الرجال و(٧٠%) من جرائم النساء، و(٣٥%) من جرائم الأحداث. أما فيما يتعلق بالصفات الشخصية فقد أظهرت الدراسة بالنسبة للرجال أن

نسبة (٣٢%) ينتمون إلى الفئة العمرية (٢٥-٣٠) سنة، وهي الفئة الغالبة، وبنسبة (٤٨%) عزاب، و(٣٧%) متزوجون، ونسبة (٧٩%) يعملون، منهم (٦٤%) موظفين، و(٣٦%)، أعمال حرة. أما بالنسبة لأسباب ارتكاب الجريمة فإن غالبيتها ترجع إلى شخصية المجرم وإلى الظروف المحيطة به، حيث بلغت نسبتها (٩٣%).أما فيما يتعلق بالنساء فقد أظهرت النتائج أن أكثر من (٥٠%) تقل أعمارهم عن (٢٥) سنة، وأن (٣٩%) منهن عازبات وكذلك المطلقات بنفس النسبة. أما البقية فمتزوجات أو أرامل، وأن نسبة (٩١%) ربات بيوت، و(٩%) يعملن في القطاعين.أما عن أسباب ارتكاب الجريمة فإن (٧٠%) منهن قد ارتكبن الجرائم تحت تأثير، بينما نسبة (٣١%) ارتكبن جرائمهن بدافع ذاتي دون تأثير من الغير.

أما بالنسبة للأحداث فإن نسبة (٩٥%) يقعون تحت الفئة العمرية (١٤-١٨) سنة، والباقي تقل أعمارهم عن (١٤) سنة، الغالبية العظمى من المبحوثين في المرحلة الابتدائية والإعدادية، (٢٧%) يعملون، كما أن الغالبية منهم ينتمون إلى أسر محدودة الدخل. أما عن الأسباب المفضية إلى الإجرام فترجع إلى التفكك الأسري وغياب الأب عن المنزل، والظروف المادية الصعبة التي يمرون بها.

ب.الدارسات العربية الأخرى:

أجرى (الحليبي، ٢٠٠٨) دراسة بعنوان " التفكك الأسري وعلاقته بجنوح الأحداث" وهدفت إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين التفكك الأسري وجنوح الأحداث في مركز رعاية الأحداث في السجن المركزي البحريني، وتكونت عينة الدراسة من (٦١) حدثاً، وتوصلت الدراسة إلى أن إقدام الأب على تعدد الزوجات يتسبب في ارتفاع نسبة جنوح أبنائه وبناته. وأن (٦٨%) من أباء وأمهات المودعين بمركز الأحداث تزوجوا أكثر من مرة، وإن من بين أسباب عدم معيشة الحدث الجانح مع الأبوين هو الطلاق، وتبلغ نسبته (٥٦%) للبنات والأولاد، وأن الطلاق والتصدع الأسري من أبرز العوامل للتشتت الأسري وضياع الأبناء والانحراف فضلاً عما يخلفه غياب الأم من حرمان من الحنان والعطف وهو ما يترك آثار سلبية على نفسية الطفل. ولفتت الدراسة إلى أن أعلى نسبة للجنوح موجودة في الأسر التي يتراوح عدد أبنائها من بين (٤ إلى ٦) كون سعة حجم الأسرة وانخفاض دخل الأسرة يعتبران عاملين لجنوح الأحداث. وتضمنت الدراسة أنواع

السلوك المضطرب للأحداث الجانحين، ومن بينها: الاعتداء الجنسي والسرقة والقيادة بدون رخصة.

وقد أجرى (العموش، ٢٠٠٦) دراسة هدفت إلى التعرف على البناء الأسري وجنوح الأحداث في مجتمع الإمارات، وبلغ حجم عينة الدراسة من ١٦٨ حدثاً، وتم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وكشف نتائج الدراسة على أن جنس الحدث وعمره لهما دلالة إحصائية على كيفية تعامل الأسرة مع الحدث، وكذلك أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى تعليم الأم والأب وعمرهما لها دلالات إحصائية في كيفية التعامل مع الأحداث الجانحين.

وأجرى (الخريجي،٢٠٠٦) دراسة بعنوان " العوامل الاجتماعية المؤثرة في انحراف الأحداث – دراسة تطبيقية على الأحداث المنحرفين والمودعين بدار الملاحظة الاجتماعية بمدينة جدة، وهدفت إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين العوامل الاجتماعية وانحراف الأحداث، وتكونت عينة الدراسة من (٨٣) حدثاً في دار الملاحظة الاجتماعية بمدينة جدة. وأظهرت الدراسة عدة نتائج أهمها أن أكثر العوامل الاجتماعية التي تسهم في انحراف الأحداث هي التفكك الأسري وتزايد حالات الطلاق، وأشارت النتائج إلى وجود علاقة سلبية بين المستوى التعليمي للأب والأم في انحراف الأحداث.

وقام (الرويشد،٢٠٠٤) بدراسة هدفت إلى التعرف على أبعاد السلوك المضطرب لدى الأحداث المودعين في دور الملاحظة في شمال المملكة العربية السعودية، وعلاقة السلوك المضطرب لديهم بالتفكك الأسري. وقد تم إعداد إستبانة للتعرف على التفكك الأسري واستبانة للتعرف على السلوك المضطرب. أما مجتمع الدراسة فقد تمثل بعينة الدراسة وهي جميع أحداث دور الملاحظة الاجتماعية في شمال لمملكة العربية السعودية في (الجوف، حائل، تبوك). وبلغ عدد عينة الدراسة(٨٢) حدثاً في الدور الثلاث، و(٥٣) حدثاً في دار الملاحظة الجوف، و(١٧) في حائل، و(٢٦) في تبوك. وإن أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة أن هناك علاقة بين السلوك المضطرب والتفكك الأسري، كذلك توصلت الدراسة إلى أن الحدث الذي يعيش مع أبويه أو يعيش مع الأب أقل قلقاً من الأحداث الذين يعيشون مع الأم، كما أن متوسط التفكك الأسري عند الأحداث الذين يعيشون مع الأم

أو غير الأبوين أقل من الأحداث الذين يعيشون مع الأبوين. كما أن آباء الأحداث المتزوجين من واحدة أو اثنتين كان التفكك الأسري لديهم أعلى من الأفراد المتزوجين من ثلاث أو أكثر. كما خلصت إلى أنه لم يظهر أن تعدد الزوجات لأب الحدث أثر على أبعاد الاضطراب السلوكي عند الحدث، كما توصلت أيضاً إلى أن الأحداث الذين (آباؤهم يتغيبون عن البيت) لديهم تفككاً أسرياً أكثر من الأحداث الذين لا يتغيب آباؤهم عن البيت. وكذلك أن الأحداث الذين لا يتغيب (آباؤهم عن البيت) أكثر ممارسة للسرقة من الأحداث الذين يتغيب آباؤهم عن البيت.

أما (الشراري،٢٠٠٤)، فقد درس اثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية على انحراف الأحداث في منطقة الجوف ولتحقيق ذلك استخدم الباحث مقياس الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للجانحين على مجتمع الدراسة في دور الملاحظة في الجوف والبالغ عددهم (١٢٠) حدثاً، وتوصلت الدراسة إلى أن نسبة انحراف الحدث تزداد كلما زاد عمر الحدث وكان مستوى تعليمه متوسطاً، كذلك يزداد حجم أسرته وترتيبه الأوسط بين أخوته ومستوى تعليم والديه كان أمياً، وأن الأسلوب العقابي الأكثر استخداماً للأحداث من الأبوين هو التوبيخ، ويليه الصفع والضرب ومن ثم الحرمان من الخروج من المنزل.

كما أجرى (الخطيب وغرايبه،٢٠٠٣) دراسة هدفت إلى الكشف عن العوامل الاجتماعية المؤدية إلى انحراف الأحداث والتدابير المتخذة نحوها في مراكز الأحداث المنحرفين في الأردن. كما هدفت هذه الدراسة إلى رصد وفحص العوامل الاجتماعية المؤدية إلى انحراف الأحداث في المجتمع الأردني، والتعرف على الإجراءات المتبعة مع الأحداث المنحرفين، وذلك لاستشراف مستقبل تتوفر فيه أسباب الأمن الاجتماعي والنفسي للأطفال والشباب الذين قد يتعرضون إلى مشكلات في ظل المتغيرات الاجتماعية والمادية الحثيثة ولهذا السبب فقد انصبت هذه الدراسة على جميع الأحداث المنحرفين والمحكوم عليهم والمتواجدين في مركز أسامه بن زيد وهو المركز الوحيد في المجتمع الأردني.

ومن النتائج التي خلصت لها هذه الدراسة إلى أن أغلبية أعمار مجتمع البحث تقع بين نهاية مرحلة المراهقة وبداية النضج الاجتماعي، وأنهم قد أنهوا مرحلة التعليم الأساسي، وينتمون إلى أسر تتصف بالتماسك الاجتماعي، وآباء معظم الأحداث

يقومون بدورهم الإيجابي في الأسرة، ويتعاملون مع أبنائهم بتفهم وحزم، وكذلك بالنسبة للمدارس التي تلقوا تعليمهم فيها.

وفي دراسة (الرشود،١٩٩٤) حول خدمات الرعاية المؤسسية للأحداث قوامها المنحرفين في المملكة العربية السعودية والتي أجريت على عينة من الأحداث قوامها (٨٠) حدثاً من نزلاء دار الملاحظة الاجتماعية بالرياض، وجد الباحث أن ما نسبته (٤٠%) من الأحداث المودعين بالدار يرون أن الرعاية المؤسسية بالدار لا تشبع احتياجاتهم، وترجع الأسباب إلى أن برامج الدار تركز في مجملها على نوعية معينة من الخدمات وتهمل خدمات أخرى حسب رؤية هؤلاء الأحداث حيث يرون أن غياب التدريب المهني في هذه الدور يعتبر مؤشراً سلبياً لبرامج هذه الدور، بالإضافة إلى اعتقادهم بأن بعض الأحداث المنحرفين القدامى في الدار يسيطرون على الأنشطة ولا يتيحون الفرصة لباقي الأحداث لممارسة الأنشطة بالشكل المطلوب.

ج.الدراسات الأجنبية:

دراسة لدولر (Dowler, 2003) حول دور الإعلام في التأثير على اتجاهات الناس نحو الجريمة والعدالة، والعلاقة بين الخوف من الجريمة، والاتجاهات العقابية وتصورات فعالية الشرطة. وتوصلت الدراسة إلى أن معرفة الناس عن الجريمة والعدالة تعتمد على وسائل الإعلام إلى حد كبير، وأشارت نتائج الدراسة كذلك إلى أن المبحوثين المعتادين على مشاهدة الدراما الجنائية شعروا بالخوف من الجريمة أكثر من غيرهم، ووجدت أيضاً أن التعليم والعمر والدخل، ورؤية مشاكل الحي وفاعلية الشرطة ترتبط إحصائيا بالاتجاهات العقابية، وأخيراً أوضحت الدراسة أن متغيرات العمر والعرف والخوف من الجريمة، ومشاكل الحي مرتبطة إحصائيا بتصورات المبحوثين لفاعلية الشرطة.

ودراسة سبوهن وهوليرين (Spohn and Holleran, 2002) التي هدفت إلى تقييم تأثير الردع على عقوبة السجن في ولاية ميسوري في الولايات المتحدة الأمريكية حيث قارنت بين معدلات العود إلى الجريمة بالنسبة إلى المجرمين الذين صدر بحقهم أحكام بالسجن مع معدلات العود إلى الجريمة بالنسبة إلى المجرمين الذين صدر بحقهم حكما بالوضع تحت الاختبار القضائي. ووجدت الدراسة عدم توفر أي دليل

على أن عقوبة السجن تعمل على التقليل من احتمالية المحكومين بها للعود إلى الجريمة، وعلى العكس من ذلك فقد وجدت أن هناك دليلا قويا على أن معدل العود للمجرمين الذين صدر بحقهم أحكام بالسجن أعلى وأسرع من معدل العود بالنسبة للموضوعين تحت الاختبار القضائي.

وأجرى هيرش (Hirsch and et al, 1999) دراسة تحليلية لعدد من الدراسات التي أجريت في بريطانيا وأمريكا في الفترة ما بين 1981-1996 حول العلاقة التبادلية ما بين شدة العقوبة والردع . وقد فحصت هذه الدراسة العلاقة الإحصائية ما بين تأكيد العقوبة من جهة وشدتها من جهة أخرى وعلاقتهما مع معدلات الجريمة. وتوصلت نتائجها إلى وجود ارتباط عكسي كبير ما بين احتمالية الإدانة (كمقياس لتأكيد العقوبة) ومعدلات الجريمة، فكلما زاد معدل احتمالية الإدانة انخفض معدل الجريمة ولكن العلاقة التأثيرية التبادلية ما بين قسوة العقوبة ومعدلات الجريمة كانت غير ملحوظة.

وأظهرت دراسة قام بها بروند فيلد و وسورنسن (**BROWNFILED AND SORENSON,1993**) لفحص العلاقة بين السجل المدرسي وضبط ذات الإلتصاق بالوالدين والقيام بالواجبات البيتية والانغماس والانحراف على عينة عشوائية مكونة من (٥٨٦) طالباً في المدارس الثانوية، وأظهرت النتائج وجود علاقة بين مقاييس الإنحراف وضبط الذات والإلتصاق بالوالدين والإلتصاق بالمدرسة والإلتزام وانحراف الأصدقاء، أي أن لضبط الذات علاقة سلبية قوية مع الانحراف وعلاقة إيجابية قوية مع الإلتزام والقيام بالواجبات.

وأجرى بيسكوف (Bischof, 1992) دراسة مقارنة بين النظم الأسرية لمرتكبي جرائم الجنس، وغير مرتكبي جرائم الجنس على عينة مكونة من ١٠٥ حدثاً من الذكور الذين يتلقون برامج علاجية، وقد طبق عليهم استبيان التماسك الأسري، وتوصل الباحث إلى أن متوسط أعمار المراهقين مرتكبي الجرائم الجنسية هو ١٥.٣٩ سنة بينما بلغ متوسط أعمار الجانحين الأحداث مرتكبي جرائم العنف ١٦.١٦سنة، ومرتكبي جرائم غير العنف هو ١٦.٣٦ سنة، وتوصلت الدراسة إلى اختلاف في ارتفاع المستوى الاقتصادي لصالح مجموعة مرتكبي الجرائم الجنسية ومن ثم مجموعة جرائم العنف. كما أوضحت النتائج أن معظم الآباء والأمهات يعملون، حيث بلغت

نسبة الآباء العاملين ٤٧%، والأمهات العاملات ٧١%، كما أنه لا يوجد فرق ذات دلالة حول وظائف الآباء في الثلاث مجموعات.

وفي دراسة أخرى قام بها بيغن (Begin, 1983) حول اتجاهات العاملين في مجالات الإصلاح في السجون الكندية والباحثين الاجتماعيين والعاملين في مجال رعاية الأحداث فقد دلت نتائجها على أنهم يفضلوا الأسباب البيئية والاجتماعية للجريمة ويناصروا التدخل الاجتماعي، والتعليمي كأساليب علاج ووقاية بدلاً من الأساليب العقابية.

الفصل الثالث

المنهجية والتصميم

يتضمن هذا الفصل عرضاً لمجتمع الدراسة وعينتها والإجراءات المتعلقة في بناء وتطوير أداتها والمعالجات الإحصائية المستخدمة للإجابة عن أسئلة الدراسة.

١.٣ منهجية الدراسة:

تعتمد المنهجية المتبعة في الدراسة على المسح الاجتماعي الذي تضمن مسحا مكتبيا بالرجوع إلى المصادر والمراجع الجاهزة لبناء الإطار النظري للدراسة، والاستطلاع الميداني لجمع البيانات بواسطة أداة الدراسة وتحليلها إحصائيا للإجابة على أسئلة الدراسة.

٢.٣ مجتمع الدراسة وعينتها:

تكونت عينة الدراسة من جميع أفراد مجتمع الدراسة والبالغ عددهم (٥٤) حدثاً في مركز إصلاح وتأهيل الأحداث في سلطنة عُمان التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية والجدولين (٢,١) يبينان التكرارات والنسب المئوية لمستويات متغيرات الدراسة.

أ. الخصائص الشخصية للحدث

جدول رقم (١)

توزيع التكرارات والنسب المئوية حسب الدخل و العمر والمستوى التعليمي

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية%
الدخل	أقل من ٣٠٠ ريال	٣٤	%٦٣
	أكثر من ٣٠٠ريال	٢٠	%٣٧
العمر	١٢–١٥ سنة	١٢	%٢٢.٢
	١٦–١٨ سنة	٤٢	%٧٧.٨
المستوى التعليمي	ابتدائي	١٠	%١٨.٥
	متوسط	١٥	%٢٧.٨
	ثانوي	٢٩	٥٣.٧

يبين الجدول رقم (١) إن غالبية أسر الجانحين كان دخلهم الشهري أقل من ٣٠٠ ريال عماني حيث بلغت نسبتهم (٦٣%)، وأن (٧٧.٨%) من الجانحين كانت أعمارهم تقع في الفئة العمرية (١٦–١٨ سنة)، وفيما يتعلق بمتغير المستوى التعليمي فكانت

أكثر فئات المستوى التعليمي هو الثانوي، حيث شكلت ما نسبته (٥٣.٧%).

ب. الخصائص الديمغرافية للوالدين:

جدول رقم (٢)

توزيع التكرارات والنسب المئوية لعمر الأب والأم

الفئة العمرية	الأب		الأم	
	العدد	النسبة المئوية%	العدد	النسبة المئوية%
أقل من ٤٠ سنة	٥	%٩.٣	٢٤	%٤٤.٤
٤٠ -٤٤ سنة	٨	%١٤.٨	٢١	%٣٨.٩
٤٥ -٤٩ سنة	١٤	%٢٥.٩	٥	%٩.٣
أكثر من٥٠ سنة	٢٧	%٦٠	٤	%٧.٤
المجموع	٥٤	١٠٠%	٥٤	%١٠٠.٠

يبين الجدول رقم (٢) إن غالبية الآباء كانوا من عمر أكثر من٥٠ سنة حيث بلغت نسبتهم (٦٠%)، أما غالبية الأمهات فكن من عمر أقل من٤٠ حيث بلغت نسبتهن (٤٤.٤).

٤.٣ أداة الدراسة :

تم بناء أداة الدراسة من خلال ما يلي :

مراجعة الأدب النظري المتعلق بالاتجاهات نحو التدابير الإصلاحية والأحداث من خلال الرجوع إلى العديد من الكتب والدراسات مثل: دراسة (صواخرون،٢٠٠٠) و(الخطيب والغرايبه، ٢٠٠٣) و(الخريجي، ٢٠٠٦) و(القنوبي،٢٠٠٣).

تم صياغة (٤٨) فقرة من نوع ليكرت الخماسي، وتكونت الاستبانة مما يلي:

١- الخصائص الشخصية للمبحوث وشملت متغيرات (العمر، المستوى التعليمي، الدخل الشهري للأسرة، عمر الأب وعمر الأم) .

٢- الخبرات السلوكية المكتسبة داخل المركز وقيست بالأسئلة (١-٧).

٣- التغيرات النفسية بعد دخول المركز وقيست بالأسئلة (٨-٢٣) .

٤- الاتجاه نحو برامج الرعاية في مركز الإصلاح والتأهيل وقيست بالأسئلة(٢٤-٣٥).

٥- الاتجاهات نحو التدابير الإصلاحية (التدابير الإصلاحية) وقيست بالأسئلة (٣٦-٤٨).

حيث تكونت عينة الدراسة من جميع أفراد مجتمع الدراسة والبالغ عددهم (٥٤) حدثاً في مركز إصلاح وتأهيل الأحداث في سلطنة عُمان التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية (١٤) منهم شكلوا عينة الثبات.

٥.٣ صدق أداة الدراسة

تم التحقق من صدق الأداة من خلال عرضها على (١٠) من أساتذة الجامعات في الأردن وسلطنة عُمان في علم النفس، وعلم الاجتماع، والقياس والتقويم. وطلب منهم التحقق من قياس الفقرات لكل مجال وتعديل الصياغة وحذف وإضافة فقرات أخرى، وتم تعديل بعض الفقرات.

٦.٣ ثبات أداة الدراسة:

التحقق من ثبات الأداة من خلال تطبيقها على (١٤) حدثاً من مجتمع الدراسة وتم حساب معامل الثبات باستخدام معامل كرونباخ ألفا والجدول رقم (٤) يبين قيم معاملات الثبات.

جدول رقم (٣)

قيم معاملات الثبات

المجال	معامل الثبات
الخبرات السلوكية المكتسبة	٠.٨٤
التغيرات النفسية	٠.٧٩
الاتجاه نحو برامج الرعاية	٠.٨١
الاتجاهات نحو التدابير الإصلاحية	٠.٨٢

يتبين من الجدول السابق أن قيم معاملات الثبات مقبولة لمثل هذا النوع من المقاييس.

تصحيح أداة الدراسة:

للفقرات الايجابية تم إعطاء العلامة (٥) للخيار (تنطبق دائماً) والعلامة(٤) للخيار (تنطبق غالباً) والعلامة (٣) للخيار (تنطبق أحيانا) والعلامة (٢) للخيار (تنطبق نادراً) والعلامة (١) للخيار (لا تنطبق أبداً) .

أما الفرات السلبية فتم إعطاء العلامة (١) للخيار (تنطبق دائماً) والعلامة(٢) للخيار (تنطبق غالباً) والعلامة (٣) للخيار (تنطبق أحيانا) والعلامة (٤) للخيار (تنطبق نادراً) والعلامة (٥) للخيار (لا تنطبق أبداً) .

٧.٣ إجراءات الدراسة:

١- تم أخذ كتاب بالموافقة على تطبيق أداة الدراسة على مجتمع الدراسة من رئاسة جامعة مؤتة.

٢- تم أخذ كتاب بالموافقة على تطبيق أداة الدراسة من وزارة التعليم العالي في سلطنة عُمان، والقيادة العامة لشرطة عمان السلطانية، وشرطة وحدة الأحداث في سلطنة عُمان.

٣- تم توزيع وتطبيق وجمع الاستبانات، حيث تم استرجاع جميع الاستبانات.

٤- تم إدخال الاستبانات إلى الحاسوب تمهيداً لتحليلها للإجابة على أسئلتها.

٨.٣ متغيرات الدراسة:

المتغيرات المستقلة:

١-العمر وله مستويان (١٢- ١٥ سنة و ١٦- ١٨ سنة)

٢-المستوى التعليمي للحدث وله ثلاثة مستويات (ابتدائي، متوسط وثانوي)

٣-الدخل الشهري للأسرة وله مستويان (أقل من أو يساوي ٣٠٠ ريال وأكثر من ٣٠٠ ريال)

٤-الفئة العمرية للأب وله أربعة مستويات (أقل من ٤٠ سنة، ومن ٤٠- ٤٤ سنة، ومن ٤٥- ٤٩ سنة و وأكثر من أو يساوي ٥٠ سنة).

٥-الفئة العمرية للأم وله أربعة مستويات (أقل من٤٠ سنة، ومن ٤٠- ٤٤ سنة، ومن ٤٥- ٤٩ سنة وأكثر من أو يساوي ٥٠ سنة).

المتغيرات التابعة:

١- الاتجاهات نحو التدابير الإصلاحية

٢- الخبرات السلوكية المكتسبة

٣- الاتجاه نحو برامج الرعاية

٤- التغيرات النفسية

٩.٣ أسلوب التحليل الإحصائي:

تم استخدام البرنامج الإحصائي spss للإجابة على أسئلة الدراسة على النحو التالي:

١-للإجابة عن السؤال الأول تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتحليل التباين الأحادي.

٢-للإجابة عن السؤال الثاني تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (ت).

٣-للإجابة عن السؤال الثالث تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (ت).

٤-للإجابة عن السؤال الرابع تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتحليل التباين الأحادي.

٥-للإجابة عن السؤال الخامس تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتحليل التباين الأحادي.

٦-للإجابة عن السؤال السادس تم حساب معامل الارتباط بين أداء أفراد عينة الدراسة على فقرات الاتجاهات نحو التدابير الإصلاحية من جهة وبين الخبرات السلوكية المكتسبة، والاتجاه نحو برامج الرعاية والتغيرات النفسية من جهة أخرى.

الفصل الرابع

عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات

٤.١ الإجابة عن أسئلة الدراسة:

السؤال الأول: هل يوجد أثر للمستوى التعليمي للحدث على الاتجاهات نحو التدابير الإصلاحية والخبرات السلوكية المكتسبة والتغيرات النفسية والاتجاه نحو برامج الرعاية داخل مركز الإصلاح والتأهيل؟

للإجابة على السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأداء أفراد عينة الدراسة على الاتجاهات نحو التدابير الإصلاحية والخبرات السلوكية المكتسبة والتغيرات النفسية والاتجاه نحو برامج الرعاية، والجدول رقم (٤) يبين نتائج ذلك .

جدول رقم (٤)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمستوى التعليمي على الاتجاهات نحو التدابير الإصلاحية

المتغير	المستوى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الاتجاهات نحو التدابير الإصلاحية	ابتدائي	36.62	11.67
	متوسط	35.30	9.47
	ثانوي	36.59	9.97
	الكلي	36.27	9.95
الخبرات السلوكية المكتسبة	ابتدائي	16.62	1.84
	متوسط	17.20	2.65
	ثانوي	20.22	3.54
	الكلي	18.75	3.43
التغيرات النفسية	ابتدائي	61.12	6.68
	متوسط	55.00	6.05
	ثانوي	60.59	4.33
	الكلي	59.30	5.74
الاتجاه نحو برامج الرعاية	ابتدائي	29.37	5.90
	متوسط	27.00	7.18
	ثانوي	29.36	8.43
	الكلي	28.77	7.58

يتبين من الجدول رقم (٤) وجود اختلاف ظاهري في قيم الأوساط الحسابية للمستوى التعليمي لأداء أفراد عينة الدراسة ولمعرفة إذا كانت هذه الفروق ذات دلالة إحصائية تم إجراء تحليل التباين الأحادي (ANOVA)، لأثر المستوى التعليمي على الاتجاهات نحو التدابير الإصلاحية والخبرات السلوكية المكتسبة والتغيرات النفسية والاتجاه نحو برامج الرعاية، والجدول رقم (٥) يبين نتائج ذلك.

جدول رقم (٥)

تحليل التباين الأحادي لأثر المستوى التعليمي على الاتجاهات نحو التدابير الإصلاحية

مصدر التباين	المتغير التابع	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
المستوى التعليمي	الخبرات السلوكية المكتسبة	108.161	2	54.081	5.695	.007
	التغيرات النفسية	248.207	2	124.10	4.423	.019
	الاتجاه نحو برامج الرعاية	42.009	2	21.005	.353	.705
	الاتجاهات نحو التدابير الإصلاحية	12.682	2	6.341	.061	.941
الخطأ	الخبرات السلوكية المكتسبة	351.339	37	9.496		
	التغيرات النفسية	1038.193	37	28.059		
	الاتجاه نحو برامج الرعاية	2202.966	37	59.540		
	الاتجاهات نحو التدابير الإصلاحية	3851.293	37	104.08		
المجموع	الخبرات السلوكية المكتسبة	459.500	39			
	التغيرات النفسية	1286.400	39			
	الاتجاه نحو برامج الرعاية	2244.975	39			
	الاتجاهات نحو التدابير الإصلاحية	3863.975	39			

يتبين من الجدول رقم (٥) وجود أثر للمستوى التعليمي للحدث على الخبرات السلوكية المكتسبة والتغيرات النفسية داخل مركز الإصلاح والتأهيل فقط ولا يوجد أثر للمستوى التعليمي للحدث على الاتجاه نحو برامج الرعاية والاتجاهات نحو التدابير الإصلاحية، ولمعرفة لصالح من تعود الفروق تم إجراء مقارنات شافيه والجدول رقم (٦) يبين نتائج ذلك.

جدول رقم (٦)

مقارنات شافيه لأثر المستوى التعليمي على الاتجاهات نحو التدابير الإصلاحية

المتغير	المستوى١	المستوى٢	الفرق بين المتوسطين	مستوى الدلالة
الخبرات السلوكية المكتسبة	ابتدائي	متوسط	-.5750	.926
		ثانوي	-3.6023	.027
	متوسط	ثانوي	-3.0273	.047
التغيرات النفسية	ابتدائي	متوسط	6.1250	.064
		ثانوي	.5341	.971
	متوسط	ثانوي	-5.5909	.031

يتبين من الجدول رقم (٦) بالنسبة للخبرات السلوكية المكتسبة كانت الفروق بين ذوي المستوى التعليمي (ثانوي) من جهة وبين ذوي المستوى التعليمي (متوسط) وذوي المستوى التعليمي (ابتدائي) من جهة أخرى ولصالح ذوي المستوى التعليمي (ثانوي). وبالنسبة للتغيرات السلوكية النفسية كانت الفروق بين ذوي المستوى التعليمي (ثانوي) وبين ذوي المستوى التعليمي (متوسط) ولصالح ذوي المستوى التعليمي (ثانوي).

السوأل الثاني: هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة(α =٠.٠٥) للدخل على الاتجاهات نحو التدابير الإصلاحية والخبرات السلوكية المكتسبة والتغيرات النفسية والاتجاه نحو برامج الرعاية داخل مركز الإصلاح والتأهيل؟

للإجابة على السؤال تم استخدام اختبار(ت)، والجدول رقم (٨) يبين قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأداء أفراد عينة الدراسة على أداة الدراسة على الاتجاهات نحو التدابير الإصلاحية والخبرات السلوكية المكتسبة والتغيرات النفسية والاتجاه نحو برامج الرعاية، وقيم (ت) ومستوى الدلالة لمستويي الدخل الشهري والجدول رقم (٧) يبين نتائج ذلك.

جدول رقم (٧)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم (ت) لأثر الدخل على الاتجاهات نحو التدابير الإصلاحية

المتغير التابع	المستوى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجات الحرية	مستوى الدلالة
الخبرات السلوكية المكتسبة	أقل من ٣٠٠ ريال	18.1111	3.5009	-1.740	38	.090
	أكثر من ٣٠٠ريال	20.0769	2.9850			
التغيرات النفسية	أقل من ٣٠٠ ريال	59.2593	5.6473	-.064	38	.949
	أكثر من ٣٠٠ريال	59.3846	6.1717			
الاتجاه نحو برامج الرعاية	أقل من ٣٠٠ ريال	28.5926	6.8459	-.216	38	.830
	أكثر من ٣٠٠ريال	29.1538	9.2362			
الاتجاهات نحو التدابير الإصلاحية	أقل من ٣٠٠ ريال	36.8889	10.2894	.557	38	.581
	أكثر من ٣٠٠ريال	35.0000	9.4868			

يتبين من الجدول(٧) عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α =٠.٠٥) للدخل على الاتجاهات نحو التدابير الإصلاحية والخبرات السلوكية المكتسبة والتغيرات النفسية والاتجاه نحو برامج الرعاية داخل مركز الإصلاح والتأهيل.

السؤال الثالث: هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α =٠.٠٥) لعمر الحدث على الاتجاهات نحو التدابير الإصلاحية والخبرات السلوكية المكتسبة والتغيرات النفسية والاتجاه نحو برامج الرعاية في مركز الإصلاح والتأهيل؟

للإجابة على السؤال تم استخدام اختبار (ت)، والجدول رقم (٨) يبين قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأداء أفراد عينة الدراسة على أداة الدراسة على الاتجاهات نحو التدابير الإصلاحية والخبرات السلوكية المكتسبة والتغيرات النفسية والاتجاه نحو برامج الرعاية، وقيم (ت) ومستوى الدلالة لمستوى العمر والجدول رقم (٨) يبين نتائج ذلك.

جدول رقم (٨)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيم (ت) لأثر العمر على الاتجاهات نحو التدابير الإصلاحية

المتغير التابع	المستوى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجات الحرية	مستوى الدلالة
الخبرات السلوكية المكتسبة	١٢-١٥	18.0909	2.6251	-.744	38	.462
	١٦-١٨	19.0000	3.7033			
التغيرات النفسية	١٢-١٥	62.0000	2.2361	1.891	38	.066
	١٦-١٨	58.2759	6.3409			
الاتجاه نحو برامج الرعاية	١٢-١٥	30.0909	8.2638	.671	38	.506
	١٦-١٨	28.2759	7.4061			
الاتجاهات نحو التدابير الإصلاحية	١٢-١٥	33.8182	10.3520	-.960	38	.343
	١٦-١٨	37.2069	9.8212			

يتبين من الجدول رقم (٨) عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α =٠.٠٥) للعمر على الاتجاهات نحو التدابير الإصلاحية والخبرات السلوكية المكتسبة والتغيرات النفسية والاتجاه نحو برامج الرعاية داخل مركز الإصلاح والتأهيل.

السؤال الرابع: هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=٠.٠٥) للفئة العمرية للأب على الاتجاهات نحو التدابير الإصلاحية والخبرات السلوكية المكتسبة والتغيرات النفسية والاتجاه نحو برامج الرعاية في مركز الإصلاح والتأهيل؟

للإجابة على السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأداء أفراد عينة الدراسة على أداة الدراسة على الاتجاهات نحو التدابير الإصلاحية والخبرات السلوكية المكتسبة والتغيرات النفسية والاتجاه نحو برامج الرعاية لمستويات الفئة العمرية للأب، والجدول رقم (٩) يبين نتائج ذلك.

جدول رقم (٩)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستويات الفئة العمرية للأب على الاتجاهات نحو التدابير الإصلاحية

المتغير	المستوى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الاتجاهات نحو التدابير الإصلاحية	أقل من ٤٠	17.5000	1.2247
	٤٠ -٤٤	22.8000	4.2661
	٤٥ -٤٩	18.9167	2.4664
	أكثر من٥٠	17.8824	3.6035
	الكلي	18.7500	3.4325
الخبرات السلوكية المكتسبة	أقل من ٤٠	58.6667	2.0656
	٤٠ -٤٤	63.4000	4.4497
	٤٥ -٤٩	57.1667	7.0173
	أكثر من٥٠	59.8235	5.5816
	الكلي	59.3000	5.7432
التغيرات النفسية	أقل من ٤٠	26.1667	9.8065
	٤٠ -٤٤	38.2000	4.0866
	٤٥ -٤٩	29.0000	7.1985
	أكثر من٥٠	26.7647	5.9847
	الكلي	28.7750	7.5871
الاتجاه نحو برامج الرعاية	أقل من ٤٠	29.5000	9.0719
	٤٠ -٤٤	45.2000	3.3466
	٤٥ -٤٩	37.3333	8.4136
	أكثر من٥٠	35.2941	10.9702
	الكلي	36.2750	9.9537

يتبين من الجدول رقم (٩) وجود اختلاف ظاهري في قيم الأوساط الحسابية لمستويات الفئة العمرية للأب لأداء أفراد عينة الدراسة ولمعرفة إذا كانت هذه الفروق ذات دلالة إحصائية تم إجراء تحليل التباين الأحادي (ANOVA)، والجدول رقم (١٠) يبين نتائج ذلك .

جدول رقم (١٠)

تحليل التباين الأحادي لأثر الفئة العمرية للأب على الاتجاهات نحو التدابير الإصلاحية

مصدر التباين	المتغير التابع	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
الفئة العمرية للأب	الخبرات السلوكية المكتسبة	104.519	3	34.840	3.533	.024
	التغيرات النفسية	145.729	3	48.576	1.533	.223
	الاتجاه نحو برامج الرعاية	554.283	3	184.761	3.934	.016
	الاتجاهات نحو التدابير الإصلاحية	703.479	3	234.493	2.671	.062
الخطأ	الخبرات السلوكية المكتسبة	354.981	36	9.861		
	التغيرات النفسية	1140.671	36	31.685		
	الاتجاه نحو برامج الرعاية	1690.692	36	46.964		
	الاتجاهات نحو التدابير الإصلاحية	3160.496	36	87.792		
المجموع	الخبرات السلوكية المكتسبة	459.500	39			
	التغيرات النفسية	1286.400	39			
	الاتجاه نحو برامج الرعاية	2244.975	39			
	الاتجاهات نحو التدابير الإصلاحية	3863.975	39			

يتبين من الجدول رقم (١٠) وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α =٠.٠٥) للفئة العمرية للأب على الخبرات السلوكية المكتسبة والاتجاه نحو برامج الرعاية في مركز الإصلاح والتأهيل فقط تعزى للفئة العمرية للأب، ولمعرفة لصالح من تعود الفروق تم إجراء مقارنات شافيه والجدول رقم (١١) يبين نتائج ذلك.

جدول رقم (١١)

مقارنات شافيه لأثر الفئة العمرية للأب على الاتجاهات نحو التدابير الإصلاحية

المتغير	العمر(١)	العمر (٢)	الفرق بين المتوسطين	مستوى الدلالة
	أقل من ٤٠	٤٠ -٤٤	-5.3000	.068
		٤٥ -٤٩	-1.4167	.846
الخبرات السلوكية المكتسبة		أكثر من٥٠	-.3824	.996
	٤٠ -٤٤	٤٥ -٤٩	3.8833	.165
		أكثر من٥٠	4.9176	.036
	٤٥ -٤٩	أكثر من٥٠	1.0343	.858
	أقل من ٤٠	٤٠ -٤٤	-12.0333	.054
		٤٥ -٤٩	-2.8333	.876
الاتجاه نحو برامج الرعاية		أكثر من٥٠	-.5980	.998
	٤٠ -٤٤	٤٥ -٤٩	9.2000	.115
		أكثر من٥٠	11.4353	.023
	٤٥ -٤٩	أكثر من٥٠	2.2353	.861

يتبين من الجدول رقم (١١) بالنسبة للخبرات السلوكية المكتسبة والاتجاه نحو برامج الرعاية كانت الفروق بين ذوي الفئة العمرية للأب (٤٠-٤٤ سنة) وبين ذوي الفئة العمرية للأب (أكثر من٥٠ سنة) سنة ولصالح ذوي الفئة العمرية للأب (٤٠-٤٤ سنة).

السؤال الخامس: هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α =٠.٠٥) للفئة العمرية للأم على الاتجاهات نحو التدابير الإصلاحية والخبرات السلوكية المكتسبة والتغيرات النفسية والاتجاه نحو برامج الرعاية في مركز الإصلاح والتأهيل؟

للإجابة على السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأداء أفراد عينة الدراسة على أداة الدراسة على الاتجاهات نحو التدابير الإصلاحية والخبرات السلوكية المكتسبة والتغيرات النفسية والاتجاه نحو برامج الرعاية للفئة العمرية للأم، والجدول رقم (١٢) يبين نتائج ذلك.

جدول رقم (١٢)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستويات الفئة العمرية للأم على الاتجاهات نحو التدابير الإصلاحية

المتغير	المستوى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الاتجاهات نحو التدابير	أقل من ٤٠	19.7500	4.2505
الإصلاحية	٤٠ –٤٤	18.0769	3.1215
	٤٥ –٤٩	18.4000	.5477
	أكثر من٥٠	17.8333	2.9269
	الكلي	18.7500	3.4325
الخبرات السلوكية	أقل من ٤٠	61.6875	4.7570
المكتسبة	٤٠ –٤٤	56.7692	6.2471
	٤٥ –٤٩	59.4000	8.3546
	أكثر من٥٠	58.3333	1.9664
	الكلي	59.3000	5.7432
التغيرات النفسية	أقل من ٤٠	32.5000	7.9331
	٤٠ –٤٤	26.3846	5.4854
	٤٥ –٤٩	27.6000	6.3087
	أكثر من٥٠	25.0000	8.8544
	الكلي	28.7750	7.5871
الاتجاه نحو برامج الرعاية	أقل من ٤٠	39.0625	9.7123
	٤٠ –٤٤	36.4615	8.3228
	٤٥ –٤٩	34.6000	14.3283
	أكثر من٥٠	29.8333	9.0425
	الكلي	36.2750	9.9537

يتبين من الجدول رقم (١٢) وجود اختلاف ظاهري في قيم الأوساط الحسابية لمستويات الفئة العمرية للأم لأداء أفراد عينة الدراسة ولمعرفة إذا كانت هذه الفروق ذات دلالة إحصائية تم إجراء تحليل التباين الأحادي (ANOVA)، والجدول رقم (١٣) يبين نتائج ذلك.

جدول رقم (١٣)

تحليل التباين الأحادي لأثر الفئة العمرية للأم على الاتجاهات نحو التدابير الإصلاحية

مصدر التباين	المتغير التابع	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
الفئة العمرية للأم	الخبرات السلوكية المكتسبة	27.544	3	9.181	.765	.521
	التغيرات النفسية	180.121	3	60.040	1.954	.138
	الاتجاه نحو برامج الرعاية	388.698	3	129.566	2.513	.074
	الاتجاهات نحو التدابير الإصلاحية	387.773	3	129.258	1.339	.277
الخطأ	الخبرات السلوكية المكتسبة	431.956	36	11.999		
	التغيرات النفسية	1106.279	36	30.730		
	الاتجاه نحو برامج الرعاية	1856.277	36	51.563		
	الاتجاهات نحو التدابير الإصلاحية	3476.202	36	96.561		
المجموع	الخبرات السلوكية المكتسبة	459.500	39			
	التغيرات النفسية	1286.400	39			
	الاتجاه نحو برامج الرعاية	2244.975	39			
	الاتجاهات نحو التدابير الإصلاحية	3863.975	39			

يتبين من الجدول رقم (١٣) عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α =٠.٠٥) للفئة العمرية للأم على الاتجاهات نحو التدابير الإصلاحية والتغيرات النفسية والخبرات السلوكية المكتسبة والاتجاه نحو برامج الرعاية في مركز الإصلاح والتأهيل.

السؤال السادس: هل يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α =٠.٠٥) بين الاتجاه نحو الاتجاهات نحو التدابير الإصلاحية وبين الخبرات السلوكية المكتسبة والاتجاه نحو برامج الرعاية والتغيرات النفسية داخل مركز الإصلاح والتأهيل؟

للإجابة على السؤال تم حساب معامل ارتباط بيرسون لأداء أفراد عينة الدراسة على أداة الدراسة بين درجة الاتجاهات نحو التدابير الإصلاحية من جهة وبين

الخبرات السلوكية المكتسبة والتغيرات النفسية والاتجاه نحو برامج الرعاية من جهة أخرى، والجدول رقم (١٤) يبين نتائج ذلك.

جدول رقم (١٤)

قيم معامل ارتباط بيرسون على الاتجاهات نحو التدابير الإصلاحية

المجال	معامل الارتباط مع الاتجاهات نحو التدابير الإصلاحية
الخبرات السلوكية المكتسبة	.345(*)
التغيرات النفسية	.178
الاتجاه نحو برامج الرعاية	.709(**)

يتبين من الجدول رقم (١٤) ما يلي:

وجود علاقة موجبة متوسطة ودالة عند مستوى الدلالة (α = ٠.٠٠٥) بين الاتجاهات نحو التدابير الإصلاحية والخبرات السلوكية المكتسبة.وجود علاقة موجبة ضعيفة وغير دالة عند مستوى الدلالة (α = ٠.٠٠٥) بين الاتجاهات نحو التدابير الإصلاحية والتغيرات النفسية.

٣.٤ مناقشة النتائج:

أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الاتجاه نحو برامج الرعاية والاتجاهات نحو التدابير الإصلاحية تعزى إلى المستوى التعليمي للحدث ووجود فروق ذات دلالة إحصائية في الخبرات السلوكية المكتسبة للحدث والتغيرات النفسية تعزى للمستوى التعليمي للحدث وكانت الفروق لصالح المستوى التعليمي (الثانوي)، وقد تعزى هذه النتيجة إلى أن الطلبة في المرحلة الثانوية قد أمضوا فترة أطول على مقاعد الدراسة من الطلبة في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة، وقد تعزى كذلك إلى أن الطلبة في المرحلة الثانوية، قد يكونوا أكثر وعياً للخبرات السلوكية المكتسبة والتغيرات النفسية التي يتعرضون لها من الطلبة في المرحلتين (الابتدائية والمتوسطة)، وهذا مايتفق مع دور المدرسة التي تساعد على تهيئة الظروف الصحيحة لتلقى التعليم ومتابعة سلوكات الطلبة والتركيز على فترة المراهقة، واتفقت نتائج هذه الدراسة مع دراسة (صواخرون، ٢٠٠٠) حيث توصلت نتائج الدراسة إلى أن هناك أثر

للمستوى التعليمي للوالدين في جنوح الأحداث. وأكدت نتائج هذه الدراسة ما جاء في نظرية الضبط الاجتماعي لهيرشي من خلال العناصر الأساسية التي تفسر في مجملها ما يسمى بعلاقة الفرد مع المجتمع أو الرابطة الاجتماعية بين الفرد والمجتمع ومن هذه العناصر الالتصاق والانغماس والالتزام والمعتقد، وقد تعزى هذه النتيجة إلى أن الأحداث في مركز الإصلاح والتأهيل ملتزمون نحو برامج الرعاية التي يقدمها المركز مثل البرامج الدينية وإعطاء الدروس المدرسية ودروس حفظ القرآن والبرامج الثقافية والصحية والاجتماعية والرياضية. وكما بينت نظرية الأنومي لميرتون، انه في حالة عدم توفر الوسائل المقبولة اجتماعياً بسبب انخفاض مستوى التعلم ونوعية المهن وبالتالي عدم قدرة الفرد على تحقيق أهدفه يتجه للانحراف ويعيش حالة الأنومي لتحقيق أهدافه الاجتماعية لتحسين وضعه المادي.

وأظهرت النتائج عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α =٠.٠٥) للدخل على الاتجاهات نحو التدابير الإصلاحية والخبرات السلوكية المكتسبة والتغيرات النفسية والاتجاه نحو برامج الرعاية داخل مركز الإصلاح والتأهيل، وقد يعزى ذلك إلى أن معظم جرائم الأحداث كانت السرقة وبالتالي فإن الحدث قد يحصل على المال من خلال ارتكابه لهذه الجرائم، بسبب تدني دخل أسرة الحدث يقوم الحدث الجانح بتوفير مصدر آخر بطرق غير مشروعه لتأمين حاجاته، وهذا قد يجعل دخل أسرة الحدث غير مؤثر في الخبرات السلوكية والتغيرات النفسية والاتجاه نحو برامج الرعاية والتدابير الإصلاحية. ولم تتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة (صواخرون، ٢٠٠٠) حيث توصلت نتائج دراسته إلى أن تدني الوضع الاقتصادي لأسر الأحداث له دورا كبيراً في جنوح الأحداث، ولم تتفق نتائج هذه الدراسة أيضا مع دراسة (الحليبي، ٢٠٠٨) حيث توصلت نتائج دراسته إلى أن انخفاض دخل الأسرة يعتبر عامل من عوامل جنوح الأحداث. وركزت هذه الدراسة على ما جاء في نظرية الأنومي لميرتون، حيث يرى أنّ الأبنية الاجتماعية تمارس ضغوطاً على الأشخاص تدفعهم لارتكاب الجريمة والسلوكيات المنحرفة، كالفقر الذي يدفع للسرقة ويرى ميرتون أن الانحراف يظهر عندما لا يكون هناك توازن اجتماعي بين الأهداف المقبولة اجتماعياً والطرق المقبولة اجتماعياً في تحقيق هذه الأهداف (البداينة، ٢٠٠٣، ص٩٨).

وأظهرت النتائج عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α =٠.٠٥) للعمر على الاتجاهات نحو التدابير الإصلاحية والخبرات السلوكية المكتسبة والتغيرات النفسية والاتجاه نحو برامج الرعاية داخل مركز الإصلاح والتأهيل تعزى لعمر الحدث. وقد يعزى ذلك إلى اندماج جميع الأحداث من جميع الأعمار مع بعضهم البعض، وقد يعزى ذلك أيضاً إلى الاتجاه نحو برامج الرعاية ومنها حلقات تدريس القرآن الكريم التي كان يعقدها مركز الإصلاح والتأهيل، وممارسة الشعائر الدينية مثل الصلاة وهي عماد الدين وتساهم في تقوية الوازع الديني عند الأحداث، وقد يعزى ذلك أيضاً إلى الأنظمة والتعليمات التي تطبق في مركز الإصلاح والتأهيل في سلطنة عُمان ويعد المركز أفضل مكان لتنفيذ هذه التدابير والأنظمة والتعليمات. ولم تتفق هذه الدراسة مع دراسة (الشراري، ٢٠٠٤) حيث توصلت نتائج دراسته إلى أن نسبة انحراف الحدث تزداد كلما زاد عمر الحدث. واتفقت نتيجة الدراسة مع ما جاء في نظرية ميرتون وقد حدد أنماطاً للتكيف ليست كلها منحرفة وهي الملتزمون والمبتكرون والطقوسيون والانسحابيون والثائرون.

وأظهرت نتائج الدراسة وجود فرروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α =٠.٠٥) بالنسبة للخبرات السلوكية المكتسبة والاتجاه نحو برامج الرعاية كانت الفروق بين ذوي الفئة العمرية للأب (٤٠ –٤٤ سنة) وبين ذوي الفئة العمرية للأب (أكثر من ٥٠ سنة) ولصالح ذوي الفئة العمرية للأب (٤٠–٤٤ سنة).

وقد يعزى ذلك إلى أن الآباء في هذه المرحلة بين (٤٠–٤٤ سنة)، قد يكونوا في مرحلة الشباب ويكونوا أكثر وعياً وإدراكاً لطبيعة الجرائم التي يرتكبها أبنائهم وقد يكونوا أكثر تواصلاً معهم في مركز الرعاية أو مركز الإصلاح والتأهيل، وهذا قد يؤثر على أبنائهم من خلال الخبرات السلوكية التي يكتسبونها داخل المركز، وكذلك تغيير الاتجاهات السلبية عندهم نحو برامج الرعاية داخل مركز الإصلاح والتأهيل. واتفقت نتائج الدراسة مع دراسة (العموش، ٢٠٠٦) حيث توصلت نتائجها إلى أن الفئة العمرية للأب لها أثر ذو دلالة إحصائية في كيفية التعامل مع الأحداث الجانحين.

وأظهرت نتائج الدراسة عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α =٠.٠٥) للفئة العمرية للأم على الاتجاهات نحو التدابير الإصلاحية والتغيرات النفسية والخبرات السلوكية المكتسبة والاتجاه نحو برامج الرعاية في مركز الإصلاح

والتأهيل. وقد يعزى ذلك إلى طبيعة المرأة في المجتمعات العربية بشكل عام وفي سلطنة عُمان بشكل خاص، حيث لا يكون لهن تأثير كبير على مجريات الحياة ومخاطرها بالنسبة لجرائم الأحداث التي يرتكبها الأبناء، ويجهلن طرق التعامل معهم، ولم تتفق نتائج الدراسة مع دراسة (العموش، ٢٠٠٦) حيث توصلت نتائجها إلى أن الفئة العمرية للأم لها أثر ذو دلالة إحصائية في كيفية التعامل مع الأحداث الجانحين.
وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة موجبة متوسطة ودالة عند مستوى الدلالة (α = ٠.٠٥) بين الاتجاهات نحو التدابير الإصلاحية والخبرات السلوكية المكتسبة. وجود علاقة موجبة ضعيفة وغير دالة عند مستوى الدلالة (α = ٠.٠٥) بين الاتجاهات نحو التدابير الإصلاحية والتغيرات النفسية. وقد يعزى ذلك إلى الخدمات المميزة التي يقدمها مركز الإصلاح والتأهيل للأحداث مثل: حلقات تدريس وحفظ القرآن الكريم والمسابقات الثقافية والخدمات الصحية والأنشطة الرياضية ووجود الأماكن الواسعة للزيارات العائلية، بالإضافة إلى الأنظمة والتعليمات والتدابير المطبقة في مركز الإصلاح والتأهيل. ولم تتفق هذه النتيجة مع دراسة (الرشود، ١٩٩٤) حيث توصلت نتائج دراسته إلى أن ما نسبته (٤٠%) من الأحداث المودعين بالدار يرون أن الرعاية المؤسسية بالدار لا تشبع احتياجاتهم، وترجع الأسباب إلى أن برامج الدار تركز في مجملها على نوعية معينة من الخدمات وتهمل خدمات أخرى حسب رؤية هؤلاء الأحداث حيث يرون أن غياب التدريب المهني في هذه الدور يعتبر مؤشراً سلبياً لبرامج هذه الدور.

٤.٤ التوصيات:

وبناءاً على نتائج الدراسة، فقد تم صياغة التوصيات التالية:

١. إجراء المزيد من الدراسات على عينات مختلفة من حيث النوع الاجتماعي لخفض معدلات جرائم الأحداث في سلطنة عمان.

٢. إجراء دراسات مقارنة على نفس الموضوع بين سلطنة عُمان و الدول العربية الآخرى.

٣. عمل حملات توعوية للطلبة في المدارس تبين لهم مدى خطورة الجرائم التي قد يرتكبها الأحداث داخل المجتمع العُماني، وتبين العقوبات المترتبة على ارتكاب هذه الجرائم.

٤. عمل حملات توعوية لأولياء الأمور يتم ذلك باستخدام وسائل الإعلام الأمني ووسائل الإذاعة والتلفاز والصحف المقروءة والمواقع الالكترونية على الشبكة العنكبوتية، لتبين مدى خطورة الجرائم التي قد يرتكبها الأحداث وانعكاسها على المجتمع.

المـراجـع

أ- المراجع العربية

الباز، علي (٢٠٠١). **الإعلام والإعلام الأمني**، دراسة تطبيقية مقارنة للدول العربية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، ط١، ص٨٢، الإسكندرية.

البداينة، ذياب موسى (٢٠٠٣). **واقع وآفاق الجريمة في الوطن العربي**، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الطبعة الثانية، الرياض، السعودية.

أبو توتة، عبدالرحمن محمد علي (٢٠٠٧). الأحداث **الجانحون المفهوم، العوامل، التدابير**، دار الأحمدي للنشر، ط١، ص٢٢٢:٢٢١، القاهرة.

جابر، سامية محمد (٢٠٠٤). **سوسيولوجيا الانحراف**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.

الحليبي، حياة(٢٠٠٨). التفكك الأسري وعلاقته بجنوح الأحداث في مركز رعاية الأحداث في السجن المركزي في البحرين، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة البحرين، مملكة البحرين.

حموده، منتصر سعيد (٢٠٠٨). **إنحراف الأحداث دراسة فقهية في ضوء علم الإجرام والعقاب والشريعة الإسلامية**، دار الفكر الجامعي، ط١،ص٢٧٦، الاسكندرية.

الحنيص، عبدالجبار(٢٠٠٣). التوقيف الاحتياطي وإعادة تأهيل الحدث الجانح، **مجلة جامعة دمشق**، المجلد التاسع، العدد الأول، ص٦٤، جامعة دمشق، دمشق.

الخريجي، عبدالله محمد (٢٠٠٦). "**العوامل الاجتماعية المؤثرة في انحراف الأحداث-دراسة تطبيقية على الأحداث المنحرفين والمودعين بدار الملاحظة الاجتماعية بمدينة جدة،** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك عبدالعزيز،المملكة العربية السعودية.

الخطيب، عبدالرحمن، فيصل محمود غرايبة (٢٠٠٣). الكشف عن العوامل الاجتماعية المؤدية إلى انحراف الأحداث والتدابير المتخذة نحوها في مركز الأحداث المنحرفين في الأردن، **مجلة عدن للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، المجلد السادس، العدد الحادي عشر، ص١٢٦:١٠٣. الاردن.

دويدار، عبدالفتاح (١٩٩٩). **سيكولوجية العلاقة بين مفهوم الذات والاتجاهات**، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية.

الرشود، خالد (١٩٩٤). خدمة **الرعاية المؤسسية للأحداث المنحرفين بالمملكة العربية السعودية**، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

الرويشد، خالد بن عبد الله (٢٠٠٤). **السلوك المضطرب لدى الأحداث الجانحين المودعين في دار الملاحظة في شمال المملكة العربية السعودية وعلاقته بالتفكك الأسري**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

الشراري، محمد، سليم (٢٠٠٤). **أثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية على انحراف الأحداث في منطقة الجوف / المملكة العربية السعودية**، رسالة غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.

الشناق، عبد الحفيظ محمد حمد (٢٠٠١). **ظاهرة جناح الأحداث في الأردن دراسة ذات طابع شمولي وصفية تجريبية**، المركز العربي للخدمات الطلابية، ط١، عمان، الأردن.

الشوربجى، البشرى (٢٠٠٨). **العدالة الجنائية للأحداث**، الندوة الإقليمية حول حقوق الأفراد والإجراءات الجنائية، بمدينة عدن يومي ١٧، ١٨مارس ٢٠٠٨، ضمن برنامج تعزيز حكم القانون في بعض الدول العربية "مشروع تحديث النيابات العامة"، القاهرة.

صواخرون، حامد (٢٠٠٠). **البيئة الأسرية وجنوح الأحداث**:دراسة ميدانية في محافظة مسقط بسلطنة عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان ،الأردن.

طالب، مبارك (٢٠٠٢). **الجريمة والعقوبة في المؤسسات الإصلاحية**، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت.

العمري، صالح بن محمد آل رفيع (٢٠٠٣). **العود الى الانحراف في ضوء العوامل الاجتماعية**، اكاديمية الأمير نايف العربية للعلوم الامنية، الطبعة الاولى، ص٣٠: ٣١، الرياض.

العكايلة، محمد سند (٢٠٠٦). **اضطرابات الوسط الأسري وعلاقتها بجنوح الأحداث**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط١، ص: ٤٨: ٤٩، الاردن، عمّان.

فرماوي، مصطفى (١٩٩٩). **دراسة تقويمية للخدمات المقدمة في مجال رعاية الأحداث المنحرفين في المجتمع القطري، الدوحة**، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، قطر.

الفقي، أحمد عبد اللطيف (٢٠٠٣،أ). **الشرطة وحقوق ضحايا الجريمة**، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعه الاولى، ص٩٢: ٩٣، القاهرة.

الفقي، أحمد عبد اللطيف (٢٠٠٣،ب). **أجهزت العدالة الجنائية وحقوق الأحداث ضحايا الجريمة**، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعه الاولى، ص٨١، القاهرة.

الفقي، أحمد عبد اللطيف (٢٠٠٣،ج). **وقاية الإنسان من الوقوع ضحية للجريمة**، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعه الاولى، ص١٥٤: ١٥٥، القاهرة.

الفوزان، عبدالله محمد (٢٠٠٢). **قضايا ومشكلات اجتماعية معاصرة**، دار الزهراء، ط١، ص١٤٠: ١٤١، الرياض.

فيروز، زرارقة (٢٠٠٧). **الأسرة وعلاقاتها بانحراف الحدث المراهق**، دراسة نظرية ميدانية على عينة الأحداث وتلاميذ التعليم الثانوي بولاية سطيف موجهة إلى الأحداث في الجزائر، دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، ط١، ص١١٠، الاردن، عمّان.

قائد، حمود طاهر(٢٠٠٢). **اضطرابات القلق لدى المنحرفين وغير المنحرفين**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد الخامس، المغرب.

قانون مسألة الأحداث العماني (٢٠٠٨). ص٣:٤، سلطنة عُمان.

القنوبي، خميس مسعود (٢٠٠٣). "**جرائم الأحداث بسلطنة عُمان**. الأسباب والآثار وطرق العلاج، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عُمان.

العموش، احمد (٢٠٠٦). **البناء الأسري وجنوح الأحداث في مجتمع الإمارات**، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد (٢١)، العدد (٣)، جامعة مؤتة، الأردن، الكرك.

المنظري، عامر بن سالم بن سيف (٢٠٠٨). **جرائم الأحداث كيفية الوقاية منها**، مركز الغندور للنشر، ص٢١، القاهرة.

الوريكات، عايد (٢٠٠٨). **نظريات علم الجريمة**. دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

وزارة التنمية الاجتماعية (١٩٩١). **دوافع وعوامل ارتكاب الجريمة**، دراسة استطلاعية، وزارة التنمية الاجتماعية، سلطنة عُمان.

وزارة التنمية الاجتماعية (٢٠١٠). **جنوح الأحداث في سلطنة عمان** . ٣http://www.mosd.gov.om/s_care_

ب- المراجع الانجليزية:

Begin, G. (1983). Thudded **Toward Crime And Criminals**, Research Report Submitted To The Quebeccounal For Solied Research.

Brownfield, D. & Sorenson, A,(1993) "Self – Control and Juvellile Delinquency : Theoretical Issues and Empirical Assessment of Selected Elements of A General Theory of Crime" , Deviant Behavior : **An Interdisciplinary Journal**, Vol. 14, pp, 243-264.

Bsichof. G. P. (1992) A Comparison Of The Family Systems Of Adolescent Sexual Offenders & Nonsexual Offending Delinquents , **Family Relations** , Vol. 19, No. 2 pp 197-227.

Dowler, K. (2003). Madia consumption and public attitudes toward crime and justice: the relationships between fear of crime, punitive attitudes , and perceired police effectiveness. **Journal of Criminal Justice and Popular Culture**, (2): 159-256.

Hirsch , Andrew , Bottoms , Anthony , Burney , Elizabeth , and Wikstrom , (1999) , **Criminal Deterrence and Sentence Severity**: An Analysis of Recent Research . Hart publishing . Oxford .

Hirschi, Travis. (1969). **Causes of Delinquency**. Berkeley and Los Angeles: University of California Press.

Mersella, S. & Corsini, R. (1982) **Personality Theories**. Itasca, III: Peacok. Research of assessment Ceds.

Merton, R.K. (1957). **Social Theory and Social Structure.** Gilenco, II: Free Press.

Spohn, Cassia, and Holleran , David (2002) .**The Effect of Imprisonment on Recidivism Rates of Felony offenders** . Criminology Journal , 40 (2) . pp : 329 – 358 .

ملحق (أ)

الإستبانة

بسم الله الرحمن الرحيم

عزيزي المبحوث،

صممت هذه الاستبانة للتعرف على" **الاتجاهات نحو التدابير الإصلاحية وانعكاساتها على الأحداث في مركز الإصلاح والتأهيل في سلطنة عُمان**". لذا أرجو التكرم بالإجابة على فقرات هذه الاستبانة بموضوعية ودقة، شاكراً لكم تعاونكم ومؤكداً لكم بأن المعلومات التي تقدمونها ستعامل بسرية تامة وتستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

وتقبلوا فائق الشكر والاحترام

الباحـث

هلال بن راشد بن سعيد المنوري

الجزء الأول: المتغيرات الديموغرافية للحدث الجانح:

١- العمر/ حدد: ١- ( ) ١٢ - ١٥ سنة ٢- ( ) ١٦ -١٨ سنة

٢- المستوى التعليمي: ١- ( ) لا يقرأ ولا يكتب ٢- ( ) ابتدائي

٣- ( ) متوسط ٤- ( ) ثانوي

٣- الدخل الشهري للأسرة : ١- ( ) أقل من ٣٠٠ ريال ٢- ( ) ٣٠٠-٦٩٩ ريال

٣- ( ) ٧٠٠-٩٩٩ ريال ٤- ( ) أكثر من ١٠٠٠

٤- الفئة العمرية للأب : ١- ( ) أقل من ٤٠ سنة ٢- ( ) ٤٠- ٤٤ سنة

٣-( ) ٤٥- ٤٩ سنة

٤- ( ) ٥٠- ٥٤ سنة ٥- ( ) ٥٥ سنة فما فوق

٥- الفئة العمرية للام : ١- ( ) أقل من ٤٠ سنة ٢-( ) ٤٠- ٤٤ سنة

٣-( ) ٤٥-٤٩ سنة

٤- ( ) ٥٠- ٥٤ سنة ٥- ( ) ٥٥ سنة فما فوق

يرجى وضع إشارة (√) في المربع الذي يوافق خياركم مع العلم بأن تنطبق دائماً تعني (٥)درجات وصولاً إلى لا تنطبق أبدا وتعني درجة واحدة.

الرقم	العبارة	تنطبق دائماً	تنطبق غالباً	تنطبق أحياناً	تنطبق نادراً	لا تنطبق أبداً
	الخبرات السلوكية المكتسبة داخل المركز					
١.	أفضل الاندماج مع الاحداث الاخرين والتواصل معهم					
٢.	أفضل البقاء منعزلا عن الاحداث الاخرين في المركز والتعامل معهم بحذر					
٣.	اختلاطي بالأحداث الخطيرين أدى إلى اكتسابي خبرات أنحرافية جديدة منهم					
٤.	وجودي داخل المركز أسهم في انقطاعي عن التدخين					
٥.	وجودي داخل المركز أسهم في الشعور بالوحده					
٦.	وجودي داخل المركز أسهم في العدائية تجاه المجتمع					
٧.	وجودي داخل المركز أسهم في تناولي التدخين					
	الاتجاه نحو برامج الرعاية في مركز الإصلاح والتأهيل					
٨.	الوجبات الغذائية (الإفطار، الغداء، العشاء) التي يقدمها المركز صحية ومتكاملة.					
٩.	الأطباء المقيمون في المركز لا يقدمون الخدمات العلاجية لمحتاجيها.					
١٠.	حلقات تدريس وحفظ القران تساهم في تغيير سلوكي إلى الأفضل.					
١١.	المسابقات الثقافية الترفيهية لا تساهم في تغيير سلوكي إلى الأفضل.					
١٢.	ممارسة الشعائر الدينية في المركز كالصلاة تساهم في تقوية الوازع الديني.					
١٣.	النشاطات الرياضية تساعد على شغل أوقات فراغ الأحداث .					
١٤.	النشاطات الرياضية تتيح الفرصة لأكبر عدد من الأحداث للمشاركة الجماعية.					
١٥.	الصالات المتوفرة في المركز مناسبة لممارسة الأنشطة الترفيهية والترويحية المختلفة.					
١٦.	لا توجد في المركز أماكن مناسبة للزيارات					
١٧.	الرعاية الصحية التي يقدمها المركز متكاملة					
١٨.	يقدم المركز الأدوية العلاجية المناسبة لي عندما أحتاجها.					
١٩.	الأحداث المصابون بأمراض معدية لا يتم عزلهم عن بقية الأحداث.					
٢٠.	الكشف الطبي على الأحداث يتم بشكل دوري في المركز.					
٢١.	عند التحاق الحدث بالمركز يتم الكشف العام عليه قبل دخوله في المركز.					
٢٢.	لا يوجد في المركز تصنيف للأحداث يمنع اختلاطهم بالخطيرين منهم					
٢٣.	توجد اماكن واسعة ومخصصة للزيارات العائلية والاجتماعية					

الرقم	العبارة	تنطبق دائماً	تنطبق غالباً	تنطبق أحياناً	تنطبق نادراً	لا تنطبق أبداً
	التغيرات النفسية بعد دخول المركز					
٢٤.	وجودي داخل المركز أسهم في تعلمي احترام الاخرين					
٢٥.	وجودي داخل المركز أسهم في تعلمي اظهار الحقيقة					
٢٦.	وجودي داخل المركز أسهم في زيادة الكذب					
٢٧.	وجودي داخل المركز أسهم في مصاحبة الأقوياء والتعدي على الضعفاء					
٢٨.	وجودي داخل المركز أسهم في كراهيتي للآخرين					
٢٩.	وجودي داخل المركز أسهم في كثرة الشك بالآخرين					
٣٠.	وجودي داخل المركز أسهم في الاستسلام والتشاؤم					
٣١.	أشعر بالإحباط والاهانة وفقدان الاعتبار الاجتماعي بسبب هذه التدابيرالإصلاحية					
٣٢.	أدى سجني إلى معاناتي من أمراض نفسية واكتئاب وقلق					
٣٣.	لست راض عن المجتمع وأشعر بخيبة الأمل وكراهية الذات					
٣٤.	أعاني من اضطراب في النوم بسبب هذه التدابيرالإصلاحية					
٣٥.	لم اعد أشعر بشهية للطعام بسبب هذه التدابيرالإصلاحية					
	الاتجاهات نحو التدابير الإصلاحية					
٣٦.	أدت هذه التدابير إلى العديد من الآثار السلبية على أسرتي					
٣٧.	مركز الاصلاح والتأهيل هو المكان الانسب لتنفيذ هذه التدابير					
٣٨.	قسوة التدابير تمنع الحدث من العودة لارتكاب الجريمة					
٣٩.	أفسدت هذه التدابير علاقتي بإخواني					
٤٠.	أدت هذه التدابير إلى فتور علاقتي بوالداي وأفراد عائلتي					
٤١.	أدت هذه التدابير إلى انقطاعي عن الدراسة					
٤٢.	اثرت هذه التدابير على علاقة أسرتي بالجيران					
٤٣.	لن يمنحني المجتمع فرصة عادلة للتعامل معه بعد الخروج من المركز					
٤٤.	أشعر بوصمة العار بسبب هذه التدابير					
٤٥.	إن الأشخاص الذين أعرفهم قبل دخولي المركز ستبقى علاقتي بهم بعد الخروج منه					
٤٦.	زادت أعباء أسرتي المالية ونفقات التواصل بي وتأمين حاجاتي بسبب هذه التدابير					
٤٧.	عدم قدرتي على تأمين حاجاتي داخل المركز أدى إلى تبعيتي للأحداث ذوي النفوذ المادي					
٤٨.	أعاني داخل مركز الإصلاح والتأهيل من المشاكل النفسية					

المعلومات الشخصية

الاسم : هلال بن راشد بن سعيد المنوري

الكلية : العلوم الاجتماعية

التخصص : علم الجريمة

السنة : ٢٠١٠

الهاتف النقال : ٠٠٩٦٧٩٢٧٥١٥٤٨

البريد الالكتروني : al_manwari@hotmail.com